

حرب أهلية في أنغولا

تجمع غيوم العاصفة

في أندر المناسبات فقط تغير زيارة رسمية واحدة سياسة أمريكا الوطنية. ومع هذا استطاع الرئيس كينيث كاوندا، رئيس زامبيا، أن يحقق ذلك على وجه الدقة عندما جاء إلى واشنطن في 19 نيسان، عام 1975. فضي تلك المناسبة أفتع الرئيس فورد وأفتعني أن الاتحاد السوفييتي كان يتدخل في أنغولا عن طريق الأسلحة والخبراء العسكريين وأن علينا أن نجابه هذا الاقتحام من أجل جيران أنغولا.

من جانبنا لم نكن نحتاج إلى أزمة أخرى في قارة بعيدة معزولة حتى الآن عن الحرب الباردة، أزمة يحتمل أن تؤدي إلى شقاق داخلي. فقد كانت الهند الصينية تنهار في ذلك الشهر، والاستقلال الذاتي الكردي قد أُطيح به، والثورة البرتغالية كانت تتجه نحو اليسار على نحو أبعد، ودبلوماسية الشرق الأوسط مجمدة.

كانت زيادة كاوندا مقررة قبل شهور باعتبارها علاقة تقدير لواحد من رواد نضال أفريقية من أجل الاستقلال. ولم يكن يتوقع منها مبادرات كبيرة. ومع هذا فقد ظهرت سياسة جديدة غير متوقفة تماماً من هذا اللقاء. أفتع كاوندا فورد بأن شحنات الأسلحة السوفييتية تساعد «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا» (MPLA) الماركسية على الإمساك بالسلطة وأن المساعدة الأمريكية قضية ضرورية لإحباط الخطط السوفييتية. وازدادت حجته قوة عندما علمنا لتونا أن ضباطاً متطرفين من السلطة الاستعمارية البرتغالية الراحلة كانوا يحولون مستودعات ذخائرهم وأسلحتهم إلى الحركة الشعبية المذكورة في أنغولا.

إذا كانت السياسة الخارجية هي مجرد حساب تفاضل وتكامل للقوة، فينبغي أن تكون مهمتنا سهلة نسبياً. كانت أنغولا بعيدة عن الاتحاد السوفييتي، والدول المجاورة مثل زائير كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالغرب. هذه العوامل مجتمعة هي التي دحرت التدخل السوفييتي، على وجه الدقة، في الكونغو البلجيكي السابق قبل 15 عاماً.

ولكن ذلك كان عام 1975، وأمريكا لم تعد تحتفظ بنقائها الأصلي. فقد أوجدت فيتنام في عقول كثير من الأمريكيين عزوفاً عن مقاتلة الشيوعية في ميادين معارك بعيدة أو السماح للعلاقات الدولية

أن تتحدد وفق هذه الشروط. وتحقيقات المخابرات كانت تعم العمليات السرية - وهي الوسيلة الوحيدة لمقاومة الهيمنة الشيوعية على أنغولا. وكان الليبراليون تواقين إلى عزل أفريقية عن الحرب الباردة، رغم أن النشاط السوفييتي ثم النشاط الكوبي الذي لحقه سريعاً قد جعلاً هذا الهدف حتماً على نحو متزايد. وأما المحافظون الذين كانوا على وشك الدخول في الانتخابات الأولية الوشيكة ضد فورد بمرشحهم التقليدي الجديد، رونالد ريفان، فما كانوا ليسمحوا لأنفسهم أن يفوتوا معركتهم العنيفة ضد إدارة فورد ورفقتها المزعومة في الالتحام في صراع جيو. سياسي لإبقاء الاتحاد السوفييتي خارج أفريقية. أما الكونغرس ذو الأغلبية المؤيدة لما كفرن فكان معادياً لأية مغامرات خارجية، ولا سيما عندما تديرها الوكالات الاستخباراتية.

ولكن التحدي الذي لفت كاوندا أنظارنا إليه كان أمراً حقيقياً. فبعد بضعة أشهر قليلة، في 16 تشرين الأول، 1975، عبرت عما يلي إلى ضابط الخدمة الخارجية في كينشاسا زائير، الذي حفظ برقية فيما يسمى القناة المعارضة، التي تمكن موظفي الخارجية من التعبير عن اعتراضاتهم خارج القنوات النظامية. استدعيته إلى واشنطن لأشرح سياستنا في محادثة شخصية:

في تقديري أنه إذا كان الاتحاد السوفييتي يستطيع أن يتدخل على بعد ثمانية آلاف ميل عن الوطن بطريقة غير نزاعية وسيطر على وصول زائير وزامبيا إلى البحر، عندئذ لا بد أن تستتج دول جنوب أفريقية أن الولايات المتحدة قد تخلت عن جنوب أفريقية. ربما من أجل أفضل الأسباب. عندئذ ستكون أمام خيارين: هل تتوجه إلى الصين أم إلى الاتحاد السوفييتي. ولما كنت متجهاً غداً إلى الصين، فإنني لا أعتقد أنهم سيقدمون لنا أي شيء جيد في أفريقية. وهذا الاتحاد سينتشر. سيحوّل تانزانيا ودولاً أخرى إلى مزيد من التوجه اليساري، وسيكون له تأثير كبير في أفريقية. لهذا أعتقد أن لدينا التزاماً كبيراً لا لعكس الوضع، ربما، إذ إن الوقت تأخر كثيراً، ولكن على الأقل أن نوازن القوى بحيث لا نواجه باستقلال بادعاء لا خلاف عليه من قبل الشيوعيين في لواندا (أنغولا). ما زلت أعتقد أن هذا التحليل كان صحيحاً في جوهره.

بداية التورط

يمثل رئيس زامبيا كينيث كاوندا الرجل الفصيح الذي ينضح بالكرامة والقوة الداخلية، جيل الزعماء الأفارقة الذين انتزعوا الاستقلال من الاستعمار. وأمثاله من المتأثرين بالمثل الغربية المعادية للاستعمار. وبالنسبة لكاوندا أولئك الآباء الذين أسسوا أمريكا - كان ينظر إليهم من قبل المثقفين الغربيين على أنهم تجسيد للتقدمية الليبرالية. وهم الباقون من المدرسة الصارمة. كانت مقاومة السلطة الاستعمارية مؤلمة وخطرة غالباً. إنها ليست المهنة التي تجتذب الرجال والنساء الذين واللواتي يبحثون وبيحثن عن

حياة يمكن التنبؤ بها، أو أولئك الذين يستغرقون في الحياة التأملية. ثمة صعوبة ومناورة ضمن هذا الحيز دوماً.

طلائع الاستقلال الأفريقي تغلبوا على تحديات أكثر تعقيداً بكثير من بناء الأمة في أوروبا والأمريكيتين. دول أوروبا كانت تمثل بصورة عامة وحدات ثقافية وعرقية — وقبل كل شيء — وحدات لغوية، في حين أن الدول الأفريقية تمثل البقية المتحررة من المستعمرات المتقطعة في القارة على يد الاستعماريين الأوروبيين، واحدة إثر أخرى. وكانت الحدود ترسم وفقاً لما يلائم المتدربين الاستعماريين أو لإيجاد نسخة أفريقية من توازن القوى. ولإحباط المقاومة الموحدة وضمان أن تصبح لغة الدولة الإمبريالية اللغة المشتركة، كانت الحدود تقسم عن عمد وفق تقسيمات قبلية.

ومع هذا فقد شرع الزعماء الأفارقة بالمهمة التمساء لخلق دول من خليط من القبائل وأحياناً اللغات الموروثة بدلاً من إعادة رسم الحدود الاستعمارية وفق الخطوط العرقية أو اللغوية. والمشرفون على هذه المسيرة، مهما كانت لغتهم، لم يغب عن ذهنهم قط احتمالات النضال المتزامنة التي ينبغي أن يقوموا بها ضد الاستعماريين والمطالبيين بالسلطة المنافسين لهم ضمن أراضيهم أو حركاتهم.

ضمن هذا السياق كان موقف كاوندًا دقيقاً بصورة غير عادية. عندما ناشد فورد في 19 نيسان 1975، كانت بلاده مستقلة منذ عشر سنوات (منذ 24 تشرين أول، 1994 على وجه الدقة). ولكن الاستعمار كان موجوداً حوله تتعداه نضالات مختلفة من أجل الاستقلال. كانت تحييط بزامبيا أشكال الاستعمار الأوروبي كافة: موزامبيق إلى الشرق، التي تحكمها حركة تحرير ماركسية (جبهة تحرير موزامبيق)، التي اكتسبت لتوها الاستقلال عن البرتغال، وفي الجنوب روديسيا التي كانت سابقاً تحت الحكم البريطاني، تحكمها الآن أقلية بيضاء تُهاجم بمرارة من قبل الأغلبية الأفريقية الأصلية، ومن جميع الدول الأفريقية المستقلة، وكانت ناميبيا واقعة تحت سيطرة جنوب أفريقية، وزائير تحت الوصاية البلجيكية، يحكمها موبوتوسي سي سوسكو، الحاكم المستبد الغريب الأطوار، وفي الغرب أنغولا التي يحكمها البرتغاليون، واستقلت في شهر تشرين الثاني وكانت تتجه نحو حرب أهلية.

أثناء زيارة كاوندًا لواشنطن كان همه الأول أنغولا. لم تكن المشكلة مشكلة ماركسية بقدر ما كانت التخطيط لجلب قوة عسكرية سوفيتية إلى أفريقية. عندما استلمت «جبهة تحرير موزامبيق» السلطة من البرتغال، اعترفتها بها على الفور وبدأنها عملية إقامة علاقات دبلوماسية رغم صفتها الماركسية. وكنا قد تصرفنا بالمثل عندما اتجهت حركة ما بعد الاستقلال في غينيا - بيساو، التي حكمتها البرتغال سابقاً، بقوة نحو اليسار.

كانت تتنافس في أنغولا ثلاث فصائل تحرير تتزاحم للسيطرة على أنغولا مع اقتراب التاريخ السحري لاستقلالها في 11 تشرين الثاني 1975. كانت «الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا» قوية في الشمال لأن زعيمها

هولنديين روبرت توينتمي إلى قبيلة «باكانغو»، ويؤيده صهره موبوتو رئيس زائير. وفي الجنوب كانت قبيلة أوفيمبوندو هي الأقوى، وكان يقود حركة التحرير فيها جبهة «يونيتا» (الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا الكامل)، بزعامة جونا زانيمبي. وكشأن كثير من الزعماء الأفارقة كان يقبل الدعم من أية جهة ممكنة، والتي كانت بالنسبة له الصين ولفترة طويلة، وبدرجة أقل بعض المؤيدين من الدول الاسكندنافية لاسيما من السويد. أما «الجبهة الشعبية» الماركسية، التي كان يتزعمها أغوستينهو نيتو، الطبيب، فكانت أقل اعتماداً على القبيلة كما كانت الأقوى في العاصمة «لواندا» والمناطق المحيطة بها. ولما كانت سيطرة العاصمة، حيث تقيم السفارات الأجنبية، ذات أهمية رمزية بالنسبة للاعتراف الخارجي فإن تلك الجبهة كان لها مركزها.

لم يكن للولايات المتحدة ممثلون رسميون في أنغولا وكانت تعلم عرضياً عن مناورات الفصائل المختلفة. وكانت «وكالة المخابرات المركزية» تساعد هولدين روبرتو بمبلغ مئة ألف دولار سنوياً من أجل الحصول على معلومات والوصول إلى المجموعة التي تعتقد وكالات مخابراتنا أنها الأكثر احتمالاً في النجاح — لاسيما أن روبرتو تربطه روابط عائلية مع موبوتو، رئيس أقوى دولة في المنطقة. وفيما كانت أنغولا تغلي ثبت بالتأكيد حيادنا تجاه النزاع، وذلك عندما سُئلت في 6 كانون الثاني، عام 1975، عن أي مجموعة من المجموعات المتنافسة أكثر توافقاً على المصلحة الوطنية الأمريكية.

في العاشر من شهر كانون الثاني التقت ثلاث فصائل من الزعماء البرتغاليين في الفور في جنوب البرتغال. وتم الوصول إلى اتفاق تسحب بموجبه القوات البرتغالية في 30 نيسان، وتحل محلها قوات مسلحة من الفصائل الثلاث، والتي ستشكل أيضاً حكومة مؤقتة. ورحبت صحيفة نيويورك تايمز باتفاقية الفور واعتبرتها سابقة سيكون لها تأثيرها العميق بالتأكيد على التطورات في روديسيا وجنوب أفريقية (1). ومع هذا فقد علق مراسلها في أنغولا الخبير بشؤونها على لسان أحد المراقبين الذين تساءل من من الزعماء الثلاثة سيبقى حياً بعد سنة من الآن⁽²⁾.

في أعقاب لقاء الفور طلبت وكالة المخابرات المركزية (CIA) في 22 كانون الثاني 1975 من لجنة الأربعين صلاحية زيادة دعمها روبرتو إلى 300 ألف دولار في السنة. رفضت اللجنة زيادة الدعم إلى سافيمبي وقالت فيما بعد إن الزيادة المتواضعة لروبرتو قد أثارت أعمال التصعيد التي تلت. وهذه حماقة. فتحن نعرف من الوثائق السوفييتية أن الخطة السوفييتية لتسليح الجبهة الشعبية بشكل واسع قد تقرر في شهر كانون الأول 1974، أي قبل شهرين، وأن الكوبيين كانوا يدرّبون أفراد تلك الجبهة منذ عدة سنوات. وبدأت تصل الأسلحة والمعدات السوفييتية من خلال ميناء بازافيل في الكونغو بعد أن تم بناء خط للأنابيب في بداية الربيع، وسرّعت كوبا من تدريبها العسكري لتلك الجبهة.

في الوقت الذي كانت فيه إدارة فورد معارضة للماركسية المقاتلة فإنها لم تعتمد قط للحيلولة دون وصول الحكومات الماركسية أو شبه الماركسية من الوصول إلى الحكم في أفريقية طالما أن جذورها

محلية. لقد حافظنا على علاقات عمل مع بلدان أفريقية يسارية مثل الجزائر وتانزانيا، وكما أشرت، اعترفنا بالأنظمة الماركسية المتعاقبة في المستعمرات البرتغالية الأخرى. كان خطنا الأحمر هو التدخل من خارج القارة والهيمنة من موسكو.

الرسالة التي وصلت من كاوندنا في 19 نيسان، 1975 كانت تفيد أن الخط الأحمر تم اختراقه في أنغولا. وقال كاوندنا بحماسة إنه كان يتكلم باسم جميع رؤساء جيران زامبيا (وذكر على وجه الخصوص جوليوس نيريري رئيس تانزانيا، وموبوتو رئيس زائير، وسامورا ماتشيل رئيس موزامبيق). وقال إن النزاع الأولي في أنغولا لم يكن محلياً خالصاً. ولم تكن «المنظمة الشعبية».. مجرد مجموعة ماركسية مثل منظمة «جبهة تحرير موزامبيق» بل أداة في يد موسكو:

فورد: هل ثمة خلافات إيديولوجية أساسية في المنطقة؟

كاوندنا: «المنظمة الشعبية» وزعيمها نيتو تابعان لموسكو.

كيسينجر: وهل تُمول من قبل موسكو؟

كاوندنا: نعم هذه المنظمة تمولها موسكو.

لهذه الأسباب جميعاً، حث كاوندنا مُدعياً باسم الرؤساء الآخرين فورد على دعم سافيمبي بوصفه رئيساً لدولة أنغولا الناشئة (أقول «مُدعياً» لأنه مع نشوب الأزمة تلاشى عدم العداوة بين الزعماء الأربعة أو أن كاوندنا بالغ في ذلك بداية):

زملاؤنا تجاهلوا سافيمبي في الماضي، ولكنه ظهر هذه المرة كرجل يستطيع أن ينقذ الوضع. قال موبوتو: إن نيتو من المنظمة المذكورة لن يقبل بروبرتو رئيساً لأنغولا الحرة. هولدن روبرتو من «المنظمة الوطنية لتحرير أنغولا» لن يقبل بنيتو. الفرصة الوحيدة لدينا أن نضع أحداً من «منظمة الوحدة الأفريقية». مع إمكانية اقتراح أن يقود كل من نيتو وروبرتو حزبه، وأن يصبح سافيمبي بمثابة زعيم تسوية للثلاثة.

توسع كاوندنا في اقتراحه وأشار إلى أن مثل هذه الاستراتيجية ستحظى أيضاً بدعم سامورا ماتشيل رئيس موزامبيق المستقلة حديثاً:

تجاهلنا سافيمبي حين كان يقاوم في الأدغال، على الرغم من أنه التمس من زامبيا أن نعترف به. وقال إذا لم تعترف زامبيا به فإن «منظمة الوحدة الأفريقية» لن تعترف به أيضاً، احتل المقام الأول في أنغولا ونحن غيرنا آراءنا. استخلصنا أننا إذا لم نجعله يتزعم فإنه يستطيع أن يسبب لنا المتاعب. لهذا تبنت زامبيا عضويته في «منظمة الوحدة الأفريقية» ثم طلبنا منه أن يحضر ويتحدث معنا جميعاً في «حزب الاستقلال

الوطني المتحد» (UNIP). لقد تأثرنا بإخلاص سافيمبي وصدق مقصده. طلبنا من الرئيس نيريري أن يقابل موبوتو أيضاً. كلاهما كانا متأثرين..

سافيمبي رجل متواضع ويتحلى بصفات جيدة. جميعنا في جنوب أفريقية، بما فينا ماتشيل، تأثرنا بشخصيته. هذا هو اكتشافنا.

أخيراً طلب كاوندا تأييد العقيد ايرنستو أغوستودي ميلو أنتونيس، وزير الخارجية البرتغالي المعتدل:

قابلت ميلو أنتونيس لأول مرة عندما كان وزيراً بدون حقيبة. وعندما قابلته مؤخراً بوصفه وزيراً جديداً للخارجية سألته عن وجهة نظره في سافيمبي. فقال: إنه كان قلقاً بشأن نيتو، الذي كان الحزب الشيوعي في البرتغال يؤديه. ثم أضاف إن البرتغاليين لا يستطيعون تأييد نيتو لأنه أخرجهم مراراً. قال إنه يود أن يخبرنا أنه صادق على مسائل معينة من أجل أن يغير رأيه ويتبع الخط الشيوعي. لهذا السبب قال ميلو أنتونيس إنه سيؤيد سافيمبي. قلت لميلو أنتونيس إننا معشر الزامبيين لدينا المشكلة نفسها مع نيتو.

سألته ما إذا أيدت «منظمة الوحدة الأفريقية» سافيمبي «فهل سيبعد هذا المجموعتين الآخرين في الانتخابات»؟. كاوندا يحشد العوائق كعرض فاضح للسذاجة، وأجاب: «بغض النظر عن نتيجة الانتخابات، فإن سافيمبي سيكون الرئيس». لم يبين كيف ستُنفذ هذه المناورة، ولكنه لم يبد أي شك في معقوليتها.

مناقشات استراتيجية أنغولا: المكتب الأفريقي

أقنع عرض كاوندا فورد كما أفتعني بأن الخطر في أنغولا لم يكن مجيء حكومة ماركسية في لواندا ولكن انتصارها عن طريق التدفق الكبير للأسلحة السوفييتية. كنا نتلقى تقارير استخباراتية عن جسر جوي من الأسلحة إلى برازافيل، حيث كانت تنقل منها بالسفن إلى لواندا. وقد قيل إن الأسلحة المنقولة بحراً كانت على متن 24 سفينة، وإن المراكب اليوغوسلافية سلمت 16 شاحنة من الأسلحة إلى لواندا. وأثناء زيارة كاوندا قُدِّر أن ما بين سبعة آلاف وعشرة آلاف مقاتل من «الجبهة الشعبية» كانوا يُجهزون ويدربون على يد السوفييت والكوبيين. وهذا رقم كبير بالنسبة إلى أفريقية، غير ميزان القوى لاسيما في لواندا. وسرعان ما تُرجم هذا إلى هجوم للجبهة المذكورة على الأعضاء الآخرين في الحكومة الانتقالية. وطردت قوات روبرتو سافيمبي من العاصمة وضواحيها. المنتصر في القتال على لواندا سيحظى بادعاء بدهي بالاعتراف الدولي.

عندما أصبحت أكثر اطلاعاً على تعقيدات السياسة الأفريقية، علمت أن حافز كاوندا كان أكثر تعقيداً مما عرضه، وأن العداوة بين الرؤساء الإقليميين أشد غموضاً. كان كاوندا متورطاً في السياسة الداخلية

للجبهة الشعبية وكان يؤيد جماعة منشقة برئاسة دانيال تشيندا وهي جماعة هزمها نيتو. وسرعان ما اتضح أن تأييد نيريري لسافيمبي كان أقل صلابة مما كان يعتقد كاوندا (نيريري سوف يؤيد الجبهة في المرحلة الأخيرة). أما ماتشيل فيبدو أنه لم يساند سافيمبي على الإطلاق.

لم يغير كل هذا من التحدي الأساسي، والذي كان كثافة التدخل السوفييتي بمعدل لم تشهد أفريقيا منذ 15 عاماً، وما لم يُقاوم فإن سلسلة كاملة من الحكومات الهشة يمكن أن تتكيف مع التوجهات المسيطرة التي ظهرت. ولهذا سألت، بعد زيارة كاوندا، مكتب الشؤون الأفريقية في وزارة الخارجية، أن يقترح خيارات لسياسة الولايات المتحدة في حالة ما إذا كانت أحكام الرئيس الزامبي قد ثبتت صحتها، وطلبت من وكالة الاستخبارات المركزية CIA أن تضع برنامجاً لمساعدة سافيمبي، وكلا الخيارين والبرنامج ستقدم إلى الرئيس.

أثار هذا مجابهة مع الأمزجة الحاكمة في مكتب أفريقية التابع لوزارة الخارجية. كلمة موجزة عن تنظيم الدائرة لا بد منها لشرح ما سيلي.

المستشارون الأساسيون لوزير الخارجية هم أمناء السر المساعدون، ولا سيما أولئك المسؤولين عن المناطق المختلفة في العالم، وهم يقيمون في الطابق السادس للوزارة. إنهم يراقبون الأحداث في مناطقهم، ويضعون أفكاراً للسياسة الأمريكية، ويمثلون وزارة الخارجية في المداولات بين الوكالات، ويضعون معظم البرقيات الصادرة التي تحمل تعليمات للسفراء في أماكنهم. وهم مسؤولون أيضاً عن اختيار ما يلفت انتباه الوزير المقيم في الطابق السابع، من فيض البرقيات الواردة. ولما كان حتى أكثر الوزراء إتقاناً ومعرفة لا يستطيع أن يحيط بكل التفاصيل، فإن مساعدي الوزير، موظفيهم لديهم نطاق واسع من الصلاحية في صياغة توجه السياسة الأمريكية.

في البيروقراطية الكبيرة نجد خطر الغموض في التفاصيل، وبالتأكيد على الملح أكثر من المهم موجدين دائماً. إن الأمين العام المساعد، في تنفيذ لتوجيهات الرئيس ووزير الخارجية، هو الذي ينبغي أن تكون السياسة الأمريكية في منطقتهم متماسكة، وهادفة ومتساقطة مع السياسة المرسومة. وعندما لا يتفق مع الوزير عليه أن يقول هذا صراحة، وإذا فُرض عليه الأمر يظل من واجبه أن يحرض على أن تُنفذ المصلحة الوطنية. وإذا وجد أن هذا لا يتوافق مع قناعاته فعليه أن يستقيل.

لما كان معاون الوزير مهماً جداً في صياغة السياسة وحاسماً كذلك في التنفيذ، فقد عينت موظفي وزارة الخارجية الأكثر قدرة والمحترفين الذين أستطيع إيجادهم لهذه المناصب (والوحيد الذي كان من خارج الوزارة هو وليام روجرز، الذي كان يعمل أميناً عاماً مساعداً للشؤون الداخلية الأمريكية). لم يكن هناك من هم أكثر قدرة وإخلاصاً، وفي الوقت نفسه مجموعة مستقلة من الأمناء العاميين المساعدين، من فيليب حبيب في آسيا، ولترموندل ثم آرثر هارتمان في أوروبا، وجوزيف سيسكو ثم روي أترتون في

الشرق الأوسط، ووليام بافيم في شؤون المنظمة الدولية، وتوماس ابنديرز في الشؤون الاقتصادية، كانوا يصرون على توضيح وجهات نظرهم بجرأة إذا ما شعروا أنني بحاجة إلى إرشاد، كما كانوا في الوقت نفسه ضماناً للتنفيذ الفعال عندما يُتخذ القرار.

المكتب الوحيد الذي كان له طريقته الخاصة في العمل هو مكتب «الشؤون الأفريقية». إلى أن أصبحت وزيراً كانت غالبية موظفي وزارة الخارجية يمضون أشغالهم كافة في المكتب الذي عُينوا به في وقت سابق. لذا كانوا يميلون إلى عكس وجهة نظر المناطق التي أمضوا فيها معظم حياتهم المهنية بالإضافة إلى الحكمة التنفيذية للأكاديميين، وللعاملين الآخرين في مجالات مسؤولياتهم.. أما بالنسبة للموظفين الذين يتعاملون مع أوروبا أو آسيا، أو الشرق الأوسط فإن هذا المنظور الإقليمي كان يرتبط حتماً باستراتيجية أمريكا في الحرب الباردة الواسعة، لأن كل واحدة من هذه المناطق كانت تضم قوى كبيرة ومتأثرة بالسياسة السوفييتية، وكانوا مضطرين أن ينظروا إلى مشكلاتها من منظور عالمي. ولكن في المناطق الراكدة سياسياً - مثل أمريكا اللاتينية إلى حد ما وأفريقيا بالمعنى الواسع - لم تكن تُشجع وجهات النظر الجيوسياسية (حاولت تجاوز ضيق الأفق هذا بأن أمرت بتعاقب 20% من كل مكتب إقليمي كل سنة. ولسوء الحظ فإن هذا الإجراء لم ينجح نظراً لأن كل مكتب كان يُبعد موظفيه الأقل كفاءة بهذه الطريقة قبل أن يُنفذ التعاقب الكامل، وتخلي من جاؤوا بعدي عن هذا البرنامج).

حتى وقت متقدم من السبعينيات كان نمط خاص من الموظفين بحدود مكتب أفريقية مناسباً لهم ولمزاجهم. بانعزاهم. بانعزاهم كمكتب عن الحرب الباردة، كان المكتب البيئة المثالية لنشر نسخة جامدة من الدبلوماسية: تقوم على استقرار في التقدم الاقتصادي، والسلام في المؤسسات الاقتصادية، والعلاقات الدولية وفق دبلوماسية متعددة الأطراف وقانون دولي. ولما كانوا لا يشكلون جزءاً من التيار الأساسي لصنع السياسة، فإن كثيراً من موظفي مكتب أفريقيا قد أوجدوا نوعاً من عقلية الحصار التي حولوا بها عزلتهم إلى ادعاء بالتفوق الأخلاقي معتبرين أنفسهم مدافعين عن المثالية الأمريكية. وبتصميمهم على إبقاء الحرب الباردة خارج منطقتهم وحماية أفريقية من النهب، أصبحوا الرواد العاطفيين لوجهة النظر القائلة إن القضايا الأفريقية لها طبيعة خاصة تتطلب نوعاً منفرداً من الحل «الأفريقي»: لا أسلحة بل مساعدة اقتصادية، لا انحياز بل مهارة أفريقية باطنية في المناورة بين القوى المتنافسة بدون إفساد العلاقة مع عناصر السلطة التاريخية.

لم أجاهه وجهة نظر المكتب قبل أزمة أنغولا، لأنه طالما في ذلك الحين كانت جميع القوى الكبرى بمعزل عن أفريقية، كانت تلك الوجهة ذات جدوى كبيرة. ولكن في أنغولا عام 1975، كانت المشكلة على وجه الدقة أن الحرب الباردة كانت تقتحم القارة. لقد كان من الجيد تماماً التحدث عن الرغبة في حلول أفريقية. ولكن لم يكن من سبيل إلا أن تجابه الأكثرية غير الشيوعية في أنغولا - أو في أفريقية ككل -

وتتصر على «الجبهة الشعبية» المسلحة بقوة بالسلح السوفيتي والتي يدر بها الكوبيون. ولذا أصبحت المشكلة ما إذا كانت مصلحة أمريكا في أنغولا أو أفريقية كافية لتسويغ مقاومة الاستيلاء بالقوى الذي رسمته موسكو. وهذا بدوره ترجم إلى السؤال الذي طرحته على مكتب أفريقية: «انسوا لبرهة مدى أهمية أنغولا نفسها، أنا مهتم بانطباع نيرييري وكاوندا وموبوتو عندما يرون أننا لم نفع شيئاً».

بصورة كلاسيكية يقوم الأمين العام المساعد بتحضير ورقة خيارات تشرح ما ينبغي مقاومته، والتكاليف، والمخاطر، وإذا كانت هذه وجهة نظره، فالوضع أن نبقي بعيداً. ولكن الموظف الذي اخترته لرئاسة المكتب لم يكن مستعداً لأن يقوم بما هو أكثر من إعادة تأكيد الحقائق التقليدية لمكتب أفريقية بدون الإشارة إلى الظروف التي تواجهنا حقاً. كان ناتانيل ديفر قد خدم بجدارة وشجاعة سفيراً في تشيلي من عام 1971 حتى 1973. بما في ذلك الفترة التي حدث فيها الانقلاب العسكري ضد سالفادور الليندي. لم يكن يستطيع أن يفعل شيئاً لأن الولايات المتحدة لم يكن لها دور مباشر في الإطاحة باللندي⁽⁴⁾. ومع هذا له نشاط جم تجاه «لجنة الكنيسة» وفي الإعلام.

كنت قد زكيت تعيين ديفيز أميناً عاماً مساعداً في أفريقية. فقد كنت أقدر شخصيته وقدرته، ورأيت أنه لم يُعامل بطريقة عادلة، وكنت أخشى على عمله إذا لم يُعط منصباً رفيعاً. الدبلوماسي المحترف ينبغي ألا يتعرض للعبوة لأنه تصرف بأمانة في مركز صعب لا يحسد عليه، فتقديمه مثل هذه التضحية سيدمر خدمته المهنية.

اعترض الشيوخ الليبراليون، بزعامة وليم فولبرايت، في لجنة العلاقات الخارجية بشدة على تعيين ديفيز. واحتجت «منظمة الوحدة الأفريقية» بشدة. ولكن فورد وأنا وقفنا إلى جانب ديفيز، وبيننا أنه لا تراجع عن هذا الموقف: إذا أبعده ديفيز فلن يكون ثمة تعيين آخر لأمين عام مساعد في الشؤون الأفريقية طوال ما تبقى من ولاية فورد، وسيقوم أمين عام مساعد مؤقت بالقيام بالمسؤوليات. وبعد معركة استمرت ثلاثة شهور تثبت أخيراً تعيين ديفيز، وهذا ما ساعدت عليه هزيمة فولبرايت في انتخابات عام 1974 وحل محله رئيساً جون سباركمان من الأاباما. وأدى ديفيز اليمين القانونية في 2 نيسان 1975 أي قبل أسبوعين من زيارة كاوندا وفي الوقت المناسب كي يشتغل في دوامة أنغولا^(*).

(♦) في ضوء مشاحناتي الأخيرة مع ديفيز قد يهتم القارئ بالحماسة التي دافعت بها عنه في 22 شباط 1975 في محادثة هاتمية مع ميغ غرينفيلد التي كتبت ضده مقالة عدوانية في «الواشنطن بوست». سألتها: «ماذا فعلت ديفيز؟ إذا كنت تريد المؤهلات فسم لي خمسة من موظفي وزارة الخارجية أفضل منه. إنه رجل عمل في فيلق السلام حيث دار أفريقيًا. ودرّس في جامعة هوارد، وكان كاهناً في كنيسة زنجية، إنه رجل يتعاطف مع الزنوج. لماذا ينبغي أن يكون الضحية؟» تساءلت غرينفيلد ما إذا كنت أظن أنه الاختيار الصحيح. أخبرتها أن تتخصص من عينتهم وأن تجد حالة واحدة لم أقتل نفسي من أجل اختيار أفضل رجل للعمل. أنا أقدره عالياً، وكان الخيار بين ديين جوزيف سيسكو لمنصب «الأمين العام للشؤون السياسية» وتابعت: لو أن سيسكو قبل رئاسة جامعة «لكن اخترت ديفيز لذلك المنصب. عينته بدلاً من ذلك مديراً عاماً للشؤون الخارجية.. أقول إنها ما كارثية. على الأقل عندما أنهت خدمات جون سريفيس (الخبير الصيني في عصر ماكارثي) كان ذلك بسبب آرائه. أما هو (نات ديفيز) فقد هوجم لأنه كان سفيراً في تشيلي. على هذا الأساس لا يستطيع أي سفير أن يشعر بأنه يمكن أن ينال منصباً آخر.. إنه مرض الذي يتم التعبير عنه في الخارج.

كان ديفيز راغباً، بل تواقاً، في اتباع الحكمة التقليدية، التي تعني عدم التدخل. ولكنه لم يكن مستعداً على نحو واضح للعمليات السرية، أو لمجابهة جديدة مع الكونغرس، في أعقاب خبرته مع «لجنة الكنيسة». وحسب تقديره المنشور كان ديفيز يخشى الدعم المادي السري المتواضع لهولدين روبرتو الذي أقر في شهر كانون الثاني: «لم أكن أعرف أن مثل هذه البرامج ما تزال سارية في أعقاب تحقيقات الكونغرس والاهتمام بالنشاطات الأمريكية السرية في الخارج». بمعنى آخر كان ديفيز لديه مخاوف حقيقية تجاه العمليات السرية من حيث المبدأ.

مع الأسف لم تكن ثمة طريقة معقولة لنقحم أنفسنا في أفريقية ما بعد الحرب الأهلية إلا عن طريق عملية سرية. الإعلان عن تدخل رسمي في الحرب الأهلية الأنغولية سيواجه بمعارضة من قبل الدول الأفريقية كافة، بما في ذلك الدول التي تطلب مساعدتنا. قد يناشدون مساعدتنا ولكنهم غير مستعدين للمصارحة بذلك خشية شرعنة سلسلة من التدخلات الخارجية. كما أن التدخل لا يمكن أن يكون سرياً. ثمانى لجان في الكونغرس قد تطلب الاطلاع والشهادة. وقد أطلعت بالفعل من خلال أربعين شهادة في فترة ستة أشهر. ومعارضة ديفيز لعملية سرية كانت تعني من حيث المبدأ أن المسألة التي أراد الرئيس أن يعالجها قبل غيرها لا يمكن التعامل معها: المصلحة الوطنية التي ترغم الولايات المتحدة على مقاومة النشاط السوفييتي في جنوب أفريقية بالوسائل العملية ينبغي أن تكون سرية بالضرورة.

تنتهي أنغولا إلى فتنة العمليات العسكرية السرية مثل غواتيمالا، وخليج الخنازير، والحرب في لاوس، والعملية الكردية التي تختلف عن العمليات الاستخباراتية الكلاسيكية السرية بأنها ليست سرية حقاً. لما كانت جميعها متورطة في عمليات عسكرية من نوع ما، فلا سبيل للتظاهر أنها لم تجر. الجانب السري فيها له وجهان: لما كانت نفقاتها لا تمر عبر قناة الميزانية الطبيعية للكونغرس، فلدى الكونغرس فرصة أن يقبل بما لم يصادق عليه. والوجه الثاني أن الحكومة الأمريكية لا تعلن رسمياً عن العمليات السرية. وهذا ما كان يمكن الحكومات الأخرى، أن تتبنى موقفاً مكبوتاً أيضاً^(*). اللاعبون الرئيسيون في جميع الجوانب كانوا يعلمون في الواقع ما كان يجري في أنغولا، فالتصريح العلني من جانب الولايات المتحدة ليس من شأنه إلا أن يرغم الحكومات الأخرى أن ترد بشكل أكثر انفتاحاً. وهذا ما يجعل الحل الدبلوماسي أصعب تحقيقاً.

ثمة سبب إضافي يجعل المكتب الأفريقي متعثر الخطأ وهو أن أي برنامج سري يتعلق بأنغولا ينبغي أن يعتمد على زائير وطلب مساعدة رئيسها، موبوتو، الذي كان سلوكه حتى في ذلك الحين يكاد يكون فاضحاً. سوف أتحدث عن موبوتو في الفصل الثلاثين. أما بالنسبة للأوضاع الراهنة يكفي الإشارة أنه

(♦) طيران طائرة 2-لا فوالاتحاد السوفييتي التي بدأت في عهد إيزنهاور مثال جيد على ذلك. كان من الواضح أن الزعماء السوفييتين يعلمون أن هذه العمليات تجري، ولكنهم لم يردوا بعنف إلا بعد أن أسقطت طائرة واعترف إيزنهاور علانية، أن هذا كان يجري.

كان يحصل على مؤازرة إدارات أمريكية وأوروبية متعاقبة لأنهم كانوا يخشون حدوث فوضى في زائير أكثر من اعتراضهم على سلوك موبوتو. على مدى قرابة 40 عاماً دعمت كل إدارة أمريكية استقلال زائير وحكم موبوتو. وقد ناور الرؤساء كينيدي وفورد وكارتر وريغان من أجل المحافظة على وحدة أراضي زائير ضد هجمات من جيرانها المتطرفين. وإدارة كلينتون، التي تعاونت من أجل الإطاحة بموبوتو، تابعت بصورة أساسية السياسة ذاتها تجاه خليفته الستاليني لورينت كابيلا، الذي حكم البلاد على طريقة موبوتو وكان سجله بالنسبة لحقوق الإنسان يبعث على الأسى بصورة أشد.

كانت أطول حدود لزائير هي حدودها مع أنغولا. ولأن قبائل الحدود المتفرقة تعيش في كلا البلدين، فقد شاركت في حروبهما الأهلية. وفي عام 1975 تدخل موبوتو في حروب أنغولا الداخلية، وفي عام 1997 شاركت أنغولا في إنهاء حكم موبوتو.

في عام 1975 كان لا بد لأي تدخل أمريكي في أنغولا أن ينطلق لوجيستيكيًا من زائير. قلت في اجتماع للموظفين لدي: إنني أفضل رفاقاً آخرين لموبوتو، ولكنه الوحيد في الساحة. البديل كان القبول بالخطة السوفييتية لتغطية التوازن الأفريقي. إذ من الأسهل كثيراً التعامل مع موبوتو مع حكومة تسيطر عليها موسكو في لواندا.

عندما تختار بيروقراطية وزارة الخارجية ألا تعارض جبهة سياسة لا توافق عليها، تستخدم مهاراتها في المراوغة. لم تقدم لي ورقة الخيارات التي طلبتها قط. وبدلاً من ذلك تلقيت عظات لا تتناسب مع المشكلة. وهكذا، تلقيت من مكتب أفريقية مذكرة في 7 أيار موقعة من ديفيز ضد «أي تدخل مباشر زائد عن الحد في النضال السياسي لأنغولا ما قبل الاستقلال.. يمكن أن يتسع النفوذ الأمريكي في أنغولا كثيراً عن طريق توسيع المساعدة عند الاستقلال». ولكن ماذا يحصل إذا نشبت حرب أهلية في يوم الاستقلال؟ ماذا يعني «التدخل الزائد»؟ هل كانت التوصية تعني أن الولايات المتحدة ينبغي ألا تزيد المساعدة الاقتصادية لأية حكومة أنغولية حتى لو كانت دكتاتورية شيوعية نصّبها جسر جوي سوفييتي ومستشارون سوفييت وكوبيون؟

لم يجب ديفيز عن هذه الأسئلة، وبدلاً من ذلك ذهب إلى أفريقية ليقدم نفسه مساعداً جديداً لوزير الخارجية، وعاد في 24 أيار، عندما استلم التوصية التالية:

نحن لا نعتقد أن مصالح الولايات المتحدة في أنغولا قوية بما يكفي كي نضمن مستوى عالياً من التدخل الأمريكي أو التزاماً واسعاً بتقديم موارد أمريكية، ولا سيما تقديم أسلحة.

مرة أخرى لم يكن ثمة دليل على تدفق سوفييتي للأسلحة يخل بالتوازن في نزاع أفريقي؛ هكذا كان موقف المكتب التقليدي من النزاعات الأفريقية البحتة. وطرح السؤال أين هي

هذه المصالح الأمريكية أو لماذا، في مواجهة إمداد سوفيتي مستمر بالسلح للفصيل الماركسي، أما مساعدة المجموعة غير الشيوعية بالأسلحة الأمريكية فأمر مرفوض. وجهات النظر المختلفة في صميم هذه المداولات انعكست في هذا النقاش بين ديفيز ويني في 16 تموز:

ديفيز: إذا اتخذنا خيار الامتناع عن القيام بأي شيء، يمكن أن نكون فعالين للغاية في ذلك لدى المجموعة الأفريقية.

كيسنجر: أين؟ في زائير؟ في زامبيا؟

ديفيز: اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) في 28 من الشهر.

كيسنجر: ولكن من هي الدول المعنية التي سوف تتأثر؟

هل ستتأثر زائير من عدم مشاركتنا؟

ديفيز: لا..

كيسنجر: .. وماذا عن زامبيا؟

ديفيز: نعم؛ أعتقد ذلك.

كيسنجر: أشك في ذلك. ماذا عن نيريري (زعيم تانزانيا)؟

ديفيز: نعم.

كيسنجر: إذا تأثر، ما هي الاستنتاجات التي سيستخلصونها؟

ديفيز: على الأفارقة أن يشرعوا بالتحقق أنهم مسؤولون عن مصيرهم.

كيسنجر: افترض أنهم تحققوا أن مصيرهم مع أوروبا الشرقية، فهل نستخدم الصينيين

لتحقيق التوازن؟

ديفيز: لقد كانوا مدهشين في نجاحهم في العقد الماضي.

كيسنجر: كان ذلك قبل أن يجعل السوفييت أحدهم يكسب.

كان لدى المكتب الأفريقي الكثير مما يعلمني إياه عن أفريقية. لم أكن مطلعاً على العلاقات الداخلية بين الزعماء الكبار. ويمكنني أن أستفيد من التحليل المفصل للمخاطر ولماذا كان المكتب مرناً للغاية تجاه قيام الحكومة الشيوعية في أنغولا التي أوجدها المدربون الكوبيون والسلح السوفيتي. بدلاً من ذلك تلقيت تكراراً للابتهاال المألوف الذي لا طائل تحته من أجل مواجهة أزمة نوعية كنا نسعى إلى تجاوزها. بعد استلام مذكرة ديفيز في 24 أيار، رحل ثانية إلى أفريقيا من أجل جولة أخرى من زيارات

استهلاكية. ونظراً للضغوط في أنغولا، والمواعيد الأخيرة المتنوعة للعمل، فإن إقاماته المؤقتة. كان لها نتيجة عملية في أن يأخذ رئيس المكتب الأفريقي المبادرة من اتخاذ القرار في واشنطن. ومع تجنب المسائل، حاولت أنا والرئيس أن نتعامل معها. وفي 18 حزيران بعثنا باثنيين من كبار موظفي وزارة الخارجية إلى زائير للاطلاع على الوضع طبيعياً، وهما شيلدون فانس، سفير سابق في زائير، وولتر كاتلر المدير الإقليمي لزائير (وفيما بعد سفيراً فيها). كانت التعليمات الموجهة إليهما الحصول على توصية موبوتو والقيام «بحوار صريح» معه حول النتائج المتوقعة. وكانت تجربتي مع موبوتو أنه مهما كان تصرفه العام غريباً، فقد كان محلاً حاد الذكاء لمتطلبات بقائه.

في 27 حزيران أخبرني فانس وكالتر، ومعهما إدوارد مولكاهي، نائب ديفيز (حيث كان ديفيز مرة أخرى في واحدة من جولاته الاستطلاعية). أشاروا إلى أن موبوتو، الذي لا يريد حكومة يسيطر عليها الشيوعيون قرب حدوده، طلب مساعدة أمريكية ليدحر «المنظمة الشعبية»، وهو مستعد أن يساند الجهد الأمريكي بقواته. وفيما يلي مقتطفات من حديثي مع فانس ومولكاهي:

كيسينجر: إذا كنا سنفعل ذلك فينبغي أن نقوم بما نريده بلا تردد. هل نستطيع أن نكسب؟

فانس: إنهم يعتقدون ذلك.

كيسينجر: ما هو رأيك؟

فانس: يحتاج الأمر إلى نصيحة مباشرة. أرى أن مطلبنا الأدنى يتجلى أن نتجنب جعل نيتو يكسب.

كيسينجر: وصيتي، إذا كنا سنقوم بذلك، فينبغي أن نحاول الكسب. هل يستطيع السوفييت التصعيد؟

فانس: ليس بالسرعة التي نستطيعها. إذ لدينا مساحة شاسعة نستطيع الإمداد من خلالها وهم لا يتمتعون بذلك.

كيسينجر: هل فينبغي أن نحاول إشراك كاوند؟

فانس: لا أعرف الكثير عن علاقات كاوندا وموبوتو. كاوندا ونيريري يؤيدان سافيمبي.

مولكاهي: إنهما يحثاننا على تأييد سافيمبي. أعتقد أنه فينبغي أن ندعهما يعرفان أننا نساعدهما - ولكن ليس بالتفصيل.

وفيما كانت واشنطن تتردد كان تدفق الأسلحة السوفييتية يستمر على أنغولا بكميات متزايدة. واستمرت هجمات المنظمة الشعبية على قوات روبيرتو ونجحت في طردها من معظم أرجاء لواندا. ووفقاً لمقابلة صحفية أجريت مع نائب رئيس الوزراء الكوبي كارلوس رافاييل رودريجيز، في 10 كانون الثاني، 1976 وصل إلى أنغولا في نهاية ربيع السنة السابقة 230 مستشاراً عسكرياً كوبياً.

من جانبنا لم نتخذ «وكالة الاستخبارات المركزية» أية إجراءات سريعة للاستجابة إلى طلبي من أجل برنامج لمساعدة كاوندنا وسافيمبي. وأخيراً، أوصت الوكالة بإنفاق مقدار 6 مليون دولار من أجل هذه المساعدة. وهو مبلغ محدود بالمقارنة مع ما تعهد به السوفييت.

وفي 16 تموز حُسمت الأمور بعد أن أخبرني ديفيز أن الوقت تأخر كثيراً من أجل التصرف لأن نيتو حقق السيطرة. وكان ذلك بعد ثلاثة أشهر فقط من إعلان المكتب الأفريقي والمخابرات المركزية أن هولدن روبرتوبات الأقوى بين المتنافسين ولذا لم يعد يحتاج كثيراً إلى المساعدة:

خلال السنة الماضية طالبت تكراراً بتحليل الوضع، ولكن «المكتب الأفريقي» قال إنه لن يكسب أحد لذا ينبغي ألا نتدخل. ثم قالوا بعد ذلك إنه إذا كان ثمة أحد سيربح فهو روبرتو..

من الصعب فهم هذا التغيير في الرأي. إنها نفس المجموعة التي أفسدت طلباتي من أجل الحصول على إجابات بعدم إعطائي جوابات أو بطلي إعطاء مستندات مكتوبة بعدم تقديم أي شيء مكتوب على السورق. كيف يأتون إلي اليوم بحجة أن الأمر انتهى - إذا تركنا جانباً مسألة الحكم على الأمور. قد تكون على خطأ أو صواب، ولكن مجموعة من الاختصاصيين من واجبها أمام قيادتها أن ترفع أعلام الخطر محذرة. وإذا لم نفعلاً شيئاً فسأكون أنا المسؤول.

أعلمت ديفيز أنني أوصي بمساعدة سرية للقوى غير الشيوعية في أنغولا وقلت له إنني سأكون مستعداً لأن أرفع مذكرة من جانبه تعارض مشروع الرئيس:

إذا أصبحت أنغولا شيوعية، فسيكون لذلك تأثيره في أنغولا وزائير وزامبيا.. إلخ. وهذه الدول ستستخلص بوضوح أن الولايات المتحدة لم تعد عاملاً فاعلاً في جنوب أفريقية. وسندفع ثمن ذلك لعدة عقود. كما أن ذلك سيؤثر في توجيهها. سيستتجون أنه إذا كان السوفييت يستطيعون تقديم مساعدة كبيرة ونحن لا نستطيع ذلك، فهذا يعني أنهم هم العنصر القوي الذي ينبغي التعامل معه. ولكنني لا أستطيع أن أفهم كيف لا يستطيع الاختصاصيون أن يجلبوا انتباه قادتهم إلى أن هناك مشكلة. إنه ليس بالشيء اليسير ما يجري في جنوب أفريقية..

.. وحول أنغولا سوف نرفع التقرير إلى الرئيس غداً. أنا واثق أنه سيوافق على 6 ملايين دولار. سترُفع إليه وجهة نظر وزارة الخارجية بدون تغيير أو اختصار، وسيطلع على تقاريرك أولاً أيضاً. وسيطلع على وجهة نظر الخارجية وعلى الآراء الفردية أيضاً. وتقديري أنه سيذهب قُدماً.

كانت واشنطن في تموز 1975 في وضع سُريالي. كنا نهاجم بعنف من قبل ألكسندر سولزنستين والمحافظين لأننا لم نكن صارمين كفاية تجاه الشيوعية، ونُتقد من قبل الليبراليين (ومن المكتب

الأفريقي في وزارة الخارجية) بأن هاجس الشيوعية يستبد بنا. وكان انتقاء الكونغرس مؤكداً إذا ما ذهبنا بعيداً وتورطنا وذلك نتيجة للجدل حول فيتنام الذي انتهى منذ بضعة أشهر خلت.

ومع هذا لم يكن ثمة وسيلة لتجنب التحدي الذي نواجهه، والذي وصفته لفورد في 17 تموز عندما أوصيت بالموافقة على البرنامج السري المقترح من قبل «وكالة الاستخبارات المركزية»:

كيسينجر: أفضل أن نعمل. فإذا لم تفعل الولايات المتحدة شيئاً في الوقت الذي تسيطر فيه المجموعات التي يؤيدها السوفييت فلا بد أن نستنتج أنها يجب أن تتكيف مع الاتحاد السوفييتي والصين. أعتقد على مضض أنه ينبغي أن نعمل شيئاً. ولكن ينبغي أن تعلموا أن لدينا مشكلات كبيرة مع وزارة الخارجية. إنهم يعارضون ويتملصون.

فورد: ماذا عن ديفيز؟

كيسينجر: سيستقيل وسيجر معه بعضهم.

فورد: بعدما فعلت أنت وأنا من أجله.

سلمت إلى فورد مذكرة ديفيز التي تحتوي على اعتراضاته وحضيته على أن يدرسها قبل الوصول إلى قرار نهائي.

خصص برنامج «وكالة الاستخبارات المركزية» 6 ملايين دولار لإنفاقها على قوات هولدين روبرتو بالدرجة الأولى وتشرف عليها زائير. استراتيجيتي المفضلة أن نكسب كما أخبرت مبعوثين في 27 حزيران. ولكن اللجان الثمانية للكونغرس، الذي يسيطر عليه ماكنفرن، والتي لا بد أن تستشار لن توافق أبداً على ما ستعتبره مقاربة عسكرية. لذا تبيننا - بدون حكمة - استراتيجية لتحقيق الجمود على الأرض. بتسليح سافيمبي وروبيرتو ثم الضغط علانية على الاتحاد السوفييتي كي يوقف إمداداته من السلاح. عند تلك النقطة، مع توازن الفصائل وفوز الجانب غير الشيوعي، سوف ندعم نداء «منظمة الوحدة الأفريقية» OAU لإنهاء الدعم العسكري الخارجي، وبذلك نعيد المسألة إلى بعد أفريقي. أقول «بدون حكمة» لأن التوازن يصعب تحديده. وفيما أحاول أن أدفع التوازن نحو انتصار، فإن مدير المخابرات المركزية (C/A) وليام كولبي استخدمه كمبرر كي يقصر جهدنا على بعد من شأنه أن يقلص المجابهة وبالتالي الهزيمة المحفوفة بالخطر.

في صبيحة اليوم التالي، في 18 تموز، أعلن فورد، في اجتماعنا التقليدي في المكتب البيضاوي، قراره:

فورد: اتخذت قراري بشأن أنغولا. أعتقد أنه ينبغي أن نسير قُدماً.

كيسينجر: أنت ستصادق على ذلك.

فوردي: أنا راغب في ذلك.

كيسنجر: سوف نبعث (بشليدون) فانس إلى موبوتو مع مليون دولار، مصحوباً مع أحد موظفي وكالة المخابرات المركزية. سنقول له إن لدينا 6 ملايين دولار، وأكثر من ذلك إذا اقتضى الأمر، وسنطلب منه أن يأتي ببرنامج. قد يكون الوقت متأخراً جداً لأن لواندا ضاعت. وما لم نستعدها فسيكون الوضع يائساً. سنطلب من ديفيز الاستقالة، ثم سأعمد إلى تنظيف «المكتب الأفريقي» (AF).

فوردي: ولكن إذا لم نفعّل شيئاً فسندخر جنوب أفريقية. أعتقد أن موقفنا مفهوم. أعتقد أننا نستطيع أن ندافع عنه علانية. لن أَدع أحداً من القاع المظلم يردعني.

ناقشنا أنا والرئيس بإيجاز العلاقة ما بين أعمالنا وسياستنا الانفراجية. قلت إن الانفراج يُمكننا من أن نكون حازمين تجاه قضايا تتضمن مصالح قومية مهمة لأنها أعطت الاتحاد السوفييتي حافزاً كي «يطأطئ رأسه» عند التحدي. مهما كانت النظرية فقد حمي الوطيس، ونحن شرعنا بتنفيذ برنامجنا.

بعثنا بشليدون فانس ولتر كاتلر ثانية لإخبار موبوتو. كما أُجبر زعماء أفارقة آخرون من قبل موظفين في وكالة المخابرات المركزية. وأعطيت صحف أفريقية مختارة تفاصيل عن الإمدادات السوفييتية في أفريقية لإحداث رد فعل في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) المقرر عقده في نيروبي في 28 تموز. لم تقم الاجتماعات على الحكومة البورغالية اليسارية لتشجيعها على توجيه موظفيها في أنغولا — ولا سيما الضباط — من أجل انتهاج موقف نزيه ووقف توزيع الأسلحة على المنظمة الشعبية. وزيدت الاعتمادات المالية لأنغولا بمقدار 20 مليون دولار.

ما إن تمت المصادقة على البرنامج من قبل الرئيس حتى استقال ديفيز. لقد ظل في المكتب أكثر من ثلاثة شهور بقليل وأمضى معظم الوقت في زيارة تمهيدية لأفريقيا. ومن أجل تجنب المشاحنة العلنية، ولأننا نقدر خدمة ديفيز السابقة، عيناه سفيراً في سويسرة.

كانت ردود الفعل الأولية في أفريقية مشجعة. فقد كان موبوتو متحمساً، وكاوندا، رغم تحذيرات سافيمبي من خلال زامبيا. وتم تأسيس وسيلة الاتصال الاستخباراتي عن طريق مستشاره الموثوق، مارك تشونا، الذي كان يعمل سابقاً عند كاوندا بوصفه ممثلاً له في المهمات الدبلوماسية الحساسة.

استراتيجية أنغولا

أخذنا بالاعتبار كيف انتهت الأمور ولاسيما أثناء كتابة هذه الصفحات. كنت أسأل نفسي ما إذا كان المشروع سيتم الالتزام به. لم تدخل به بسهولة بالتأكيد. لم يكن من صفاتنا أن نمضي ثلاثة شهور نحلل خياراتنا. ولما كنا نعي أن من المؤكد أن نواجه قريباً معارضة شديدة من الكونغرس، كنا نبحت بدأب عن خبراء تقع على عاتقهم المغامرات الأفريقية.

ولكننا ببساطة لا نستطيع أن نتنازل في وجه تحد صفيق للغاية، وكنا نأمل أنه إذا أخذنا على عاتقنا مسؤولية أولية، فإن الكونغرس سينظر إلى المسألة في النهاية بالطريقة ذاتها. ليس منذ أن أصبح الكونغرس البلجيكي مستقلاً منذ 15 عاماً كان هناك جهد سوفياتي جدي لتغطية التوازن السياسي لأفريقيا بوسائل الشحنات العسكرية والمستشارين. إذا كان الاتحاد السوفياتي يستطيع أن يسود على مناطق بعيدة جداً عن حدوده في وجه مثل هذه الصعوبات اللوجيستكية وقيادتنا للبحار، فأية أمور ستغريه في مناطق أقرب إلى المصالح القومية الروسية التاريخية. كالشرق الأوسط؛ ما هي الاستنتاجات التي ستستخلصها دول أفريقية، إلى رفض مقاومة مغامرات الحرب الباردة من جانب الاتحاد السوفياتي؟ ترك الميدان للعمليات العسكرية السوفياتية سوف يُديننا بعدم المبالاة بالفوران في جنوب أفريقية الذي يلوح في الأفق وكذلك في مناطق أخرى أيضاً. المسألة، بإيجاز، لم تكن الأهمية الجوهرية لأنغولا، بل مضاعفات السياسة الخارجية الروسية والعلاقات طويلة الأجل ما بين الشرق والغرب.

كان لدى فورد ولدي شكوك قليلة حول ماذا ينتظرنا على الصعيد الداخلي. في الفترة ذاتها التي كنا نطلب من المخابرات المركزية أن تنظم مقاومة للاتحاد السوفياتي في أنغولا، كانت الوكالات الاستخبارية تُكَبَّل من قبل كونغرس يهيمن عليه ماكنزن، وكان مدير المخابرات المركزية (CIA) في حالة صدمة. كان المحافظون بها جمون إدارة فورد بشأن «صك هيليسينكي النهائي لمؤتمر الأمن الأوروبي»، والمحافظون الجدد كانوا يكيلون الانتقادات لمفاهيم «سالت». وبعد عدة عقود تالية راح أبطال المجابهة ذات المفعول الرجعي يكتبون المقالات حول افتقار إدارة فورد للحل الأيديولوجي لمقاومة التوسع الشيوعي. هم نادراً ما وجدوا في ميادين للمعارك مثل أنغولا حيث كانت تدور المواجهة حقاً.

كنت أنا وفورد نعي عزلتنا، ولكننا كنا نعي أيضاً واجبنا تجاه البلاد كما كنا نراه. كان يتضمن سؤالاً فلسفياً لا بد من الإجابة عنه بشكل مقنع: ما هي مسؤولية أولئك الذين يديرون السياسة الوطنية، عندما تصطدم دوافع المصالح القومية والسياسة الداخلية؟ فورد وأنا كنا نرى أن بلداً قوياً وحيوياً كالولايات المتحدة يعتمد عليها الكثير ليس لها الحق في أن تتخلى عما يعتبره رؤسائها مصلحة قومية حيوية للسياسة الداخلية. إذا كان الرؤساء يقاثلون من أجل ما هو ضروري، حتى لو أخفقوا، فسيظلون يراهنون على شعبنا الذي يُفترض أن يساعد على مستقبل أفضل وأكثر أمناً. وإذا رفض الرؤساء أن يتابعوا المصلحة القومية كما يرونها، فلن يكون لدى الشعب معايير للتعامل مع الانهيار الحتمي. ولن يغزوا للانهايات حتى لو جاءت على يد القادة الذين ينفذون رغبات الشعب الظاهرية.

لم نخطئ في عدم الالتفات إلا قليلاً إلى الشؤون الداخلية، بل في الالتفات إليها كثيراً جداً. الاستراتيجية الفعلية التي اتبعناها كانت الاهتمام كثيراً باعتراضات الكونغرس والوزارات مما لم يترك لنا هامشاً لمواجهة ما هو غير متوقع. كان لإعطاء ديفيز لنفسه دوراً أكثر مما يستحق في المناقشة،

وتعليقه وكأنه يعلم بالغيب في مذكرته التي تعترض على ما كنت أقرّيته وقدمته للرئيس كان له تأثير كبير: «طالما أن مسوّد خطة العمل هي المعنية فإن وجهة نظري - التي عبرت عنها - أن الإجراءات المقترحة غير ملائمة لتنفيذ الغاية المقصودة». لم يكن من الواضح ما إذا كان ديفيز يعني أن أي تدخل عسكري لن ينجح (وهذه عقيدة المكتب الأفريقي) أم أنه يقصد أن الوسائل المقترحة فعلاً غير ملائمة لتحقيق هدف آخر يمكن الوصول إليه. إذا كان ديفيز يعني أن الوسائل المقترحة لم تكن ملائمة للهدف فقد كان صائباً في هذه النقطة. صانعو السياسة يدفعون الثمن عادة عندما يعبرون عن شكوكهم بتجنب التنفيذ. لم يكن الخطأ الأساسي هو قرار منع السيطرة الشيوعية على أنغولا، بل في الطريقة التي نفذنا بها هذه السياسة. إحدى المشكلات كانت أن فورد، وسكوكروفت وأنا، المسؤولون الثلاثة عن البرنامج.

كنا نتصرف بضعف. فبعد أيام قليلة بعد اتخاذ قرار أنغولا، غادر فورد ومستشاروه الرئيسيون إلى هيلسينكي ومحطات أوروبية أخرى. أما أنا فقد انشغلت طيلة شهر في الرحلات المكوكية التي أسفرت عن الاتفاقية المؤقتة ما بين مصر وإسرائيل. وفي شهر تشرين الأول انتقلت إلى الصين لأرتب زيارة فورد إليها. وفي شهر تشرين الثاني ارتحل الرئيس وكبار مستشاريه إلى قمة رامبوليه، ثم إلى الصين، وأندونيسيا، والفلبين. أما «المكتب الأفريقي» المكلف عادة بتنفيذ مثل هذه العملية بكاملها، فقد أصيب بالشلل لاستقالة أمينه العام المساعد، والفراغ المحتم إلى أن تتم مصادفة مجلس الشيوخ على تعيين خلف له.

كان من الممكن معالجة المشكلة لو أن سلسلة القيادة دون مستوى القمة كانت أكثر تحملاً وقدرة على التحرك. فالرئيس ووزير الخارجية لا يشرفان عادة على العمليات اليومية، كما لا يشرفان أبداً على العمليات السرية. وفي حالة أنغولا، كانت هناك ثغرة واسعة في المواقف ما بين المستوى الأعلى ومن كانوا يشرفون فعلياً على العملية. لقد كانت البرامج السرية، تاريخياً، تدار بعد أن تصادق عليها «لجنة الأربعين» من قبل وكالة المخابرات المركزية يوماً بيوم. وكان هذا مناسباً طالما أن العمليات السرية كانت من جهود المخابرات التقليدية، المركزة على عمل سياسي. ولكنها لا تستطيع أن تفعل شيئاً حيال عمليات عسكرية بالحجم المنتشر الآن.

إن التمويل من ميزانية وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) لا يقتضي أن تدار العمليات الفعلية من قبل كوادر «الوكالة». إنهم غير مدربين على قيادة وحدات عسكرية لذا فهم يلجأون إلى مرتزقة أجنبي غير معتادين أو مطلعين على خطتنا الشاملة. عندما يدير العاملون في «الوكالة» عمليات عسكرية يعوزهم عادة الإحساس بالملاءمة التكتيكية وينجذبون إلى حيل دراماتيكية أكثر مما يهتمون باستراتيجية متماسكة طويلة الأجل. ما كنا نفتقر إليه هو قائد ميداني مع أعضاء قيادة محترفين يتفحصون جميع المعلومات المتوفرة ويجذبون باحتراف، في نطاق استراتيجية متماسكة، جميع القوى الأنغولية الأصيلة التي كنا نؤيدها.

نتيجة لذلك ظهر وليام كولبي بالخطأ كقائد فعلي لعملية أنغولا. كان هو المسؤول الذي تتم عبره الاتصالات من الميدان وإليه. وكانت هناك «مجموعة عمل» تمثل جميع الوكالات تحت قيادة كولبي فنياً. أما عملياً فإن مثل هذه المجموعات تميل إلى تجسيم العوائق بدلاً من اغتنام الفرص. ولما كانت بعض الكوادر قد أخفقت في رؤية الفرص، فقد كان من الأكثر توقعاً أن تميل إجماعها جملة من المخاوف بدلاً من توجه استراتيجي.

كان تفسير كولبي لقرارات «لجنة الأربعين» قد أضحى عملياً المرشد العملي لواشنطن. وفي استرجاع لصورة الماضي، كان ينبغي علينا أن نعيّن شخصاً ما في البيت الأبيض. شخصاً لديه قناعة حقيقية بما نقوم به. لتتسق العملية. لقد أمضى كولبي كثيراً من الوقت، إن لم يكن معظمه، يدافع عن وكرالته أمام لجان التحقيق التابعة للكونغرس. ونظراً لمقته المتزايد للعمليات السرية فقد كان أقل استعداداً لإعطاء مبررات لعملية أنغولا، وأقل استعداداً لمواجهة ضغوط الكونغرس المتزايدة عليه. وسعى إلى تحقيق ذلك عن طريق توضيح كل تعليمات تكتيكية حول أنغولا عبر اللجان المناسبة، محولاً مراجعة الكونغرس من إشراف عام إلى توجيه يومي.

وفيما كانت «لجنة الأربعين» تعمل على إقامة توازن في القوى مقدمة للمفاوضات، لا يشك أحد ممن كان يحضر اجتماعات لجنة الأربعين بأنني كنت أفضل - متحدثاً باسم فورد - التفسير الأكثر ليبرالية للعبارة.

حذرت بشكل خاص من تكرار التجربة في الهند الصينية وأكدت على أنه «لن يكون ثمة مغنم نخسرها مع الاعتدال». ولكن تعليمات كولبي الميدانية كانت تصر على تفسير للتوازن يؤدي في أحسن الأحوال إلى الجمود وإعاقة أية مبادرات كبيرة. كانت أفضل استراتيجية إنفاق أكثر ما يمكن من الاعتمادات المخصصة في أقرب وقت ممكن من أجل إحداث تغيير سريع ومهم في الموقف على الأرض وتهديد التصعيد السوفيتين. ولكن كولبي كان يوزع الاعتمادات المتوفرة لدى لجنة الأربعين على مدى السنة ويقسمها على أساس شهري. بهذه الطريقة أضعنا شهرين حاسمين قبل وصول القوات الكوبية بأعداد كبيرة.

جميع أشكال القيود الأخرى حذت من المرونة العملية، وأحد هذه القيود أنه لم يكن مسموحاً لعناصر المخابرات المركزية بدخول أنغولا (باستثناء أولئك الموجودين في لواندا، الذي لم يزد عددهم). وبالنتيجة فقد طُوع المرتزقة في البرازيل، أو البورتغال، أو الدول الأفريقية للعمل مستشارين، ثمة حاجة ماسة إليهم للقوات الأنغولية. وحيثما أمكن كانت «المخابرات المركزية» تحض روبرتو وسافيمبي على شراء أسلحتهم من السوق المفتوحة، وبنقودنا، بدلاً من أن نزورهم نحن، الأمر الذي أزعجني كثيراً.

في وجه هذه القيود كان برنامجنا بطيئاً جداً في التنفيذ مع استمرار الجسر الجوي والبحري السوفيتي وبدء وصول القوات الكوبية.

قلت بغضب للموظفين عندي في 15 أيلول:

ثمة شيء ينافي المنطق في أن يكون السوفييت قادرين على نقل قواتهم من بلادهم، في حين لا تستطيع الولايات المتحدة بقواتها البحرية والجوية الهائلة أن تكون فعالة. إنه حقاً أمر لا يمكن استيعابه.

مثل هذا الموقف لا يثبط الاستهداف الاستراتيجي بل يحول دون أن تحث المعلومات الميدانية على معالجة فعالة من الوصول إلى البيت الأبيض. النقطة المهمة هي تجربة جون ستوكويل، أحد موظفي «الوكالة المركزية للاستخبارات» (CIA) العاملين في زائير، الذي اخترق الأوامر، وقام بزيارة جبهات القتال الأنغولية ووصل إلى استنتاج بأن الحرب يمكن كسبها. وقد لخص آراءه في كتاب بعنوان: «في البحث عن أعداء»:

كان لدينا خياران قابلان للتنفيذ في أنغولا. نستطيع أن نعطي منظمتي FNLA^(*) و«منظمة الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا» دعماً كافياً كي يكسبنا بأن نسارع بالدعم التكتيكي الجوي والمستشارين ونضع يدينا على لواندا ونطرد منظمة MPLA^(**) قبل أن يستطيع السوفييت أن يردوا. وإلا، إذا كنا غير راغبين في القيام بذلك، فسوف نمرز مصالحنا بالبقاء خارج النزاع. المراوحة في المكان، أو متابعة الطريق بمقادير ضئيلة من المساعدات لن يكون من شأنها إلا تصعيد الحرب وجعل الولايات المتحدة في موقف هش⁽⁶⁾.

هذا - باستثناء الدعم الجوي الأمريكي - كان رأيي على وجه الدقة (رغم أنني لم ألتق بـستوكويل قط من قبل). هذه المعالجة كانت ستحظى بالتأكيد بتأييد البيت الأبيض أو «لجنة الأربعين».

إنصافاً لكولبي يجب أن يظل في بالنا أنه كان يعكس مزاج «البيلت واي - Belt Way». أما بالنسبة إلى البيت الأبيض فإن تحرك السوفييت نحو أنغولا كان تحدياً جيواً سياسياً ملحاً. أما بالنسبة لكولبي فإن الحقيقة ذات الأولوية فهي شهادته اليومية غالباً أمام مجموعات الكونغرس المعادية. كان البيت الأبيض يريد أن يغير الوضع على الأرض في أنغولا بأسرع ما يمكن وقبل يوم استقلال أنغولا تحديداً، وهو 11 تشرين الثاني. مبادرة كولبي كانت على العكس تماماً. نظراً لأنه كان مضطراً إلى مواجهة ثماني لجان من لجان الكونغرس عند كل تصعيد. كان يفكر باحتراس - وربما بدفاع عن العملية - كي يجعل كل خطوة جديدة صغيرة وغير بارزة. مع كل هذه العقبات كنا - بشكل مؤسف - قريبين من النجاح.

ومع اقتراب يوم الاستقلال قدرت «وكالة المخابرات المركزية» أن «الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا» سيطر على ثلثي سكان أنغولا (أكثر من 6 ملايين نسمة). وأظهر تقرير «لووكالة المخابرات المركزية» في 5 تشرين الثاني إلى «لجنة الأربعين» أن النجاح في تناول اليد:

(♦) الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا.

(♦♦) الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا.

مع اقتراب يوم 11 تشرين الثاني، 1975، نستطيع أن نسجل تحسناً ملحوظاً في التوازن العسكري الصافي في أنغولا لصالح الجبهتين المذكورتين. بالرغم من التدفق الغزير للأسلحة والمدرّبين والمستشارين العسكريين السوفييت، ومؤخراً القوات المسلحة الكوبية، فإن «الاتحاد الوطني لتحرير أنغولا» FNLA والاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا UNITA تابعاً للضغط في لواندا واستطاعا احتلال أربع عواصم إقليمية بما في ذلك الميناءين الرئيسيين: لوبيتو وبينغيولا.

الأسلحة من برنامجنا كانت عاملاً أساسياً - وكذلك مشاركة وحدات متتالية صغيرة من الجيش الزائيري ثم من جيش جنوب أفريقية. الجبهة الماركسية تحتل العاصمة ولكنها لا تحتل إلا 6 من أصل 15 مركزاً من مراكز المحافظات. ونفت الجبهة تحقيق انتصار سريع فيما أكدت الجبهتان الأخريان على اشتراكهما في حكومة أنغولية تخلف النظام البرتغالي. وكان الهدف الرئيس للولايات المتحدة في برنامجها للعمل السري قد تحقق.

الإطار الدبلوماسي

في بداية شهر تشرين الثاني، مع تقدم قوات روبيرتو في لواندا في الشمال فيما تكتسب قوات سافيمبي أراضي في الجنوب، وصل التحرك السياسي لإعادة النزاع إلى أبعاده الأفريقية. عند هذه المرحلة حالت خمسة تطورات دون وصول استراتيجيتنا إلى الذروة: 1. تصعيد كبير في الجسر الجوي السوفييتي. 2. التحام القوات الكوبية في القتال الحقيقي. 3. ظهور قوات جنوب أفريقية في أنغولا. 4. انكشاف تفاصيل العملية السرية لوسائل الإعلام حول أنغولا وتحولها من عملية سرية إلى قضية سياسية. 5. تصويت الكونغرس بالتالي على قطع أية مساعدات مالية أخرى لأنغولا.

في 18 تشرين الثاني أفادت وكالة المخابرات المركزية في تقريرها أن 13 طائرة من نوع «أن-22» ذات الحمولة الثقيلة و7 طائرات أن-12 ذات الحمولة المتوسطة قد سلمت معدات إلى لواندا مباشرة أو عبر برازافيل منذ 31 تشرين الأول. وتعدّ ما سلّمه الاتحاد السوفييتي من معدات بمئتي عربة مدرعة، ومن بينها 50 دبابة، وأسلحة دفاع جوي، وقاذفات صواريخ، ومدفعية ثقيلة، من بينها مدافع ميدان عيار 122 مم، وما يزيد على 20 ألف بندقية من مختلف الأنواع، مما قرّم جهد الإمدادات الأمريكية الذي كان يتألف في معظمه من أسلحة خفيفة.

وفي الوقت نفسه نقل 800 مقاتل كوبي تقريباً جواً إلى أنغولا.

لم يكن حجم الجهد السوفييتي متوقعاً، وتدخل قوات مقاتلة كوبية جاء مفاجئاً كاملة. لم يتدخل الاتحاد السوفييتي من قبل نهائياً في أماكن بعيدة جداً عن حدوده ومصالحه التاريخية، وقد فسّرنا

مجهوده في البداية على أنه عملية ممارسة أكثر منه قراراً استراتيجياً. ولهذا اعتقدنا أن موسكو ستراجع حالما تؤكد الولايات المتحدة على وجود مصلحة قومية مهمة لها بتقديم السلاح والأفراد المدربين. وحتى لو أصر السوفييت فإن تقدمنا اللوجستي سوف يمكننا من التفوق. كما أكد السفير فانس وأنا في محادثة نشرت سابقاً.

هذه الأحكام كانت دقيقة في المرحلة الابتدائية من التدخل. ولو أننا تحركنا بسرعة لكان الانتصار الحاسم في متناول اليد. ولكن انشغالنا بخلافاتنا الداخلية وأفكارنا المكونة مسبقاً، وانتشارنا المتمهل قد جرى اكتساحه بتصعيد لم يتبأ به أحد: وصول قوات قتالية كويبية حسنة التدريب مجهزة بمعدات تفوق أي سلاح تمتلكه جيوش حرب العصابات التي كنا ندعمها.

كما أن مخاطرة الاتحاد السوفييتي في منطقة غير واعدة مثل أنغولا كانت أمراً لم تتنبأ به أية وكالة استخبارية من وكالاتنا - وما كان يمكن أن تحصل حقاً لأنه لا قيمة استراتيجية لها. إن ولايات متحدة أقل انقساماً داخلياً تستطيع أن تتغلب على التحدي - كما فعلنا تقريباً حتى بعد وصول الكوبيين - لو لم يوقفنا الكونغرس.

يقول السفير السوفييتي أناتولي دوبرنين في مذكراته إن بريجنيف قد دُفع إلى أفريقية من قبل العقائديين في «المكتب السياسي» الذين كانوا يفضلون تأييد حركات التحرير على الانفراج⁽⁷⁾. وقد وصفه جورجي أرباتوف بأنه إغراء وانتهازية⁽⁸⁾. هذه العوامل المهمة قد جسّمها ضعف العلاقات الأمريكية - السوفييتية. فانهيار قانون التجارة، وتعديلات جاكسون وستيتسون، والجمود المتزايد بشأن قضايا الحد من التسليح التي يفترض أنها حُلّت في فلاديفوستول، والتناظر حول القرار النهائي لمؤتمر الأمن الأوروبي، جميعها أسهمت في تآكل تحفظات السوفييت. وعلى نحو مشابه فإن دبلوماسيتنا في الشرق الأوسط التي عملت على وضع اتفاقية مصرية - إسرائيلية مؤقتة أخرى لم تكن بالتأكيد موضع ترحيب السوفييت وأوجدت حافزاً لمناورتنا على الأقل في منطقة جغرافية واحدة - حتى لو كانت منطقة غير متوقعة مثل أفريقية الجنوبية.

الخوف السوفييتي من الصين ربما كان عاملاً مسهماً آخر: الفصيل الأيديولوجي في «المكتب السياسي» كان مهتماً بتزايد النفوذ الصيني لدى حركات التحرير الأفريقية وفكر بأنه قد لا يكون لديه الفرصة لتقليصه⁽⁹⁾. وكانت أنغولا فرصة محتملة أيضاً لجعل القادة الصينيين يصلون إلى حدود القدرات الأمريكية وقرارها، وبذا يسحبون البساط من تحت أقدام سياستنا ذات الزوايا الثلاثة.

أخيراً كانت الورقة القوية التي يمثلها فيدل كاسترو. في ذلك الوقت كنا نظن أنه يعمل لدى السوفييت. لم نتخيل أنه سيعمل بتحريض ذاتي إلا إذا أرغم من قبل موسكو على أن يدفع ثمن دعمها العسكري والاقتصادي له.

ومن الواضح الآن أن العكس هو الصحيح. ففي عام 1975 كان كاسترو في ذروة تألقه الإيديولوجي. ويبدو أنه خسر انهيار الهند الصينية كظاهرة لضعف قاتل للسلطة الأمريكية وفرصة لتنصيب نفسه زعيماً أيديولوجياً لموجة المستقبل. صعد كاسترو مفعماً بالخيلاء الجهود الأمريكية ليستكشف تطبيع العلاقات وأرسل فيالق استطلاعية إلى أنغولا من تلقاء نفسه. وقد ذكر جيورجي كورنينكو، نائب وزير الخارجية السوفيتية آنذاك في مقابلة أجريت معه:

قرأت برقية من سفيرنا في كوناكري (غينيا) تفيد بأن السفير الكوبي قد أخبره أنه في اليوم التالي ستحط بعض الطائرات التي تحمل وحدات من القوات الكوبية في أراضي كوناكري من أجل إعادة التزود بالوقود في طريقها إلى أنغولا. سألت غروميكو: هل تعرف شيئاً عن ذلك؟ فقام بمخاطبة أندريوف (رئيس الك.ج.ب) وغريشكو (وزير الدفاع). لم يكن أحد منهما يعلم شيئاً. جميعهم كانوا ضد هذا التدخل وأبرقوا فوراً إلى «المكتب السياسي» واقترحوا أن نوقف كاسترو. استغرق الأمر بضع ساعات لكتابة التقرير واتخاذ القرار، وإرسال رسالة إلى كاسترو. في ذلك الوقت كانت الطائرات في السماء. يمكنك أن تتساءل حقاً: كيف يمكن أن يحدث هذا. طائرات سوفيتية موجودة في كوبا، ولكنها طائرات سوفيتية ولدينا قليل من الجنود هناك.. دقت في الأمر، فوجدت أن رجالنا قد اشتركوا، وطائراتنا كانت هناك لاستخدامها من قبل كوبا، كما أن مستشارينا قد شاركوا في العمل، ولكنهم كانوا على قناعة تامة أن القرار السياسي اتخذ في موسكو⁽¹⁰⁾.

رواية مشابهة تحدث عنها وزير الخارجية ألكسندر هيج في خريف عام 1981 في اجتماع سري في مدينة مكسيكو مع الموظف الرسمي الكوبي كارلوس رافايل رودريغوس، انتهز المناسبة ليبيّن أن موسكو كانت تمسك بالخيوط من بعيد؛ إنه كاسترو، وليس بريجينيف، القوة المحركة وراء إرسال قوات عسكرية إلى الزعماء الثوريين في أفريقية⁽¹¹⁾.

حتى في هذه المرحلة المبكرة نسبياً كان من الممكن التغلب على التدخل الكوبي — ولا سيما في المرحلة الأولى — لو أننا نفذنا برنامج أنغولا بهمة وتماسك لأن الخطر وشيك، ولم يفرض الكونغرس المشروع عندما كان الحل السياسي في الأفق.

في أواسط شهر تشرين الثاني، كان من الواضح أن توازن القوى سوف يتقلب سريعاً ضد روبيرتو وسافيمبي. لذا اتخذنا أربعة إجراءات مضادة: (1) في 14 تشرين الثاني طلبت المخابرات المركزية، وصادقت «لجنة العمل»، اعتمادات إضافية لتعويض ما بينيه السوفييتي (2) نجابه الأعمال السوفييتية في أنغولا دبلوماسياً وعلانية (3) بدأنا حملة لإغراء «منظمة الوحدة الأفريقية» على رفض الاعتراف بـ «الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا» MPLA والدعوة إلى انسحاب القوات الأجنبية كافة (4) شرعنا في مباحثات مع فرنسا طلباً لمساعدتها في الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية دبلوماسياً وقلب مجرى تيار المعركة.

توجهنا بالدبلوماسية نحو موسكو في 20 تشرين الثاني. كانت كلتا القوتين العظيمين تناور ضد الأخرى بالوكالة لمدة ثلاثة أشهر بدون أن يثير أحد الجانبين الموضوع رسمياً. لم يتحدث فورد عن أنغولا مع بريجينيف عندما التقى به في شهر تموز في هيلسينكي. ولم يثر بريجينيف الموضوع ربما لاعتقاده أن الجبهة الماركسية MPLA تكسب. ثم قدمت مذكرة غير موقعة - هي رسمياً أكثر من محادثة وأقل من رسالة - إلى دوبرينين في وزارة الخارجية تحذر من أن الاتحاد السوفييتي بتصرفاته في أنغولا قد تجاوز جميع «الحدود المعقولة». واعترضنا على اعتراف الاتحاد السوفييتي «بالمنظمة الشعبية لتحرير أنغولا» التي «لا تمثل في الواقع إلا قلة من السكان وتسيطر على ثلث مساحة أنغولا»، وذلك بسبب الإمدادات العسكرية السوفييتية الكثيفة. وألحينا على الاتحاد السوفييتي بعدم الاستمرار في جسره الجوي الذي ليس من شأنه إلا أن يوسع القتال (وهذا تهديد خفي بأننا صممنا على المحافظة على توازن القوى الأفريقي). وعبرنا عن تأييدنا «لمنظمة الوحدة الأفريقية» وجهودها للوصول إلى حل تفاوضي، وطلبنا من السوفييت أن ينضموا إلى «المنظمة» في نداءها لجميع الدول لوقف تدخلها في شؤون أنغولا الداخلية. ويستخلص من المذكرة أننا لم نكن نسعى إلى مكسب وحيد الجانب وأننا نرغب بالاضطلاع بدور دبلوماسي «مساعد».

في 22 تشرين الثاني أجاب السوفييت بنشاط غير معهود. رسالة مطولة جدلية أظهرت النفوذ المتزايد للجناح الإيديولوجي في «المكتب السياسي». ووصفت المذكرة، بعد أن وضعت اللوم بسبب الوضع المتوتر في أنغولا على «الاحتكاكات الأجنبية»، ادعاءاتنا بالتدخل العسكري بأنها «لا أساس لها» ورفضت القول إن الاتحاد السوفييتي لا يتمسك بالتفاهات السوفييتية - الأمريكية القائمة. ولكن ما إن انزاحت موجة الغضب، حتى أصبحت المذكرة السوفييتية أكثر وداً وتعاوناً. كانت موسكو تفضل اندماج جميع القوى الوطنية، بعيدة عن أي تدخل خارجي كما قالت:

وكانت مستعدة لإصدار بيان بهذا الصدد ودعتنا إلى إصدار تصريح مشابه. لم تحدد المذكرة ماذا تعني بـ «القوى الوطنية» وخلت من الإشارة إلى جهد الإمدادات الواسع. لذا قررنا أن نزيد الضغط. في خطبة في ديترويت بتاريخ 24 تشرين الثاني، كررت الاتهامات التي وردت في مذكرتنا. تحذير واضح للسوفييت بأن صبرنا قد نفذ:

لا تستطيع الولايات المتحدة أن تقف موقف اللامبالاة في الوقت الذي تشرع فيه قوة خارجية بسياسة تدخل. بعيدة جداً عن بلادها وبعيدة عن المصالح الروسية التقليدية. ما يزال لدى الاتحاد السوفييتي فرصة لاتباع سياسة ضبط النفس، التي تسمح للأنغوليين أن يحلوا خلافاتهم بدون تدخل خارجي. سنكون سعداء لو نتعاون في هذا الصدد. ولكن الوقت يجري بسرعة، واستمرار سياسة التدخل سيهدد حتماً علاقاتنا⁽¹²⁾.

وصادق فورد على كلامي بلغة أقل حدة في مؤتمر صحفي تلا خطبتي:

أوافق على خطبة كيسنجر في ديترويت.. فالاتحاد السوفيتي لا يساعد على الانفراج بما
بفعله. وأمل أن تكون الرسالة قد وصلت⁽¹³⁾.

رد الرئيس وأنا على الملاحظة السوفيتية في 22 تشرين الثاني بترار رغبة أمريكا في الإسهام في
أي حل أفريقي من خلال «منظمة الوحدة الأفريقية» والمفاوضات بين الأطراف الأنغولية الثلاثة.
أوجدت رحلة رئاسية إلى الصين واندونيسيا والفيليبين استمرت من 1 - 7 كانون الأول (ديسمبر)
ثغرة في العلاقات الأمريكية - السوفيتية. فني الصين أكد فورد، لاسيما أمام ماو، تصميمنا على رفض
وصاية سوفيتية على أنغولا، وحث الصين على استخدام نفوذها في الاتجاه نفسه. أشار ماو بأسلوبه
الموجز أنه سوف يستطلع احتمالات الصين، ولا سيما عن طريق زائير. تبادل الرأي لم يأت بالكثير
بالنسبة للعلاقات الصينية. الأمريكية التي تعتمد إلى حد كبير، من وجهة نظر الصين، على قدرة
أمريكا على حفظ التوازن الدولي للقوى وبصورة غير مباشرة أمن حدود الصين الطويلة مع الاتحاد
السوفيتي.

في تلك الفترة بدت السياسة السوفيتية تتحول أكثر نحو مزيد من المصالحة. ففي 7 كانون الأول،
تحدث رئيس «مكتب أفريقية» في وزارة الخارجية السوفيتية إلى السفير الزائيري في موسكو بطريقة
فسرها موبوتو على أنها إشارة إلى أن السوفيت قد «يسحبون» تأييدهم للجبهة الشعبية. وفي الوقت نفسه
سارعنا بدبلوماسية بتأجيد الدول الأفريقية. وتقرر عقد مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في منتصف
كانون الثاني في أديس أبابا. كانت استراتيجيتنا أن نجري مفاوضات تزيح القوات الأجنبية والوصول إلى
اتفاقية بين الفصائل الأنغولية.

في ذلك الوقت كان طلب استبعاد القوات الأجنبية ينطبق على تلك التي تنتمي إلى جنوب أفريقية التي
دخلت إلى أنغولا من ناميبيا (التي كانت ما تزال عملياً ضمن أراضي جنوب أفريقية). في شهر آب نقلت
جنوب أفريقية قوات عبر الحدود تماماً لحماية مشروع محطة الطاقة الهيدروليكية على نهر كيونين، التي
مولتها البرتغال وجنوب أفريقية معاً. وفي تشرين الأول، أفادت وكالة المخابرات المركزية أن ما يقارب
100 - 150 مستشار جنوب أفريقية كانوا مع وحدات سافيمي الخلفية. وفي غياب وجود أمريكيين على
الأرض، كان من الصعب التأكد من صحة هذه التقديرات. واستناداً إلى معلومات باتت متوفرة الآن، كان
العدد بالتأكيد أكثر بكثير، ودورها كان أقل مما ادعى تقرير المخابرات المركزية.

كانت جنوب أفريقية قد اختارت التدخل بدون مشاورة سابقة مع الولايات المتحدة. لم نعلم بها قبل
تقرير المخابرات المركزية في 31 تشرين الأول، وموظفو المخابرات المركزية المحليون كانوا يعلمون
عنه مسبقاً. ومع تدفق القوات الكوبية قررنا أن نعامل قوات جنوب أفريقية كواحدة من العناصر الخارجية

ينبغي ترحيلها بموجب تسوية ما. أخبرت لجنة الكونغرس في 29 كانون الثاني، 1976، أنه سيكون من الأسهل بالتأكيد التخلص من الجنوب أفريقيين من التخلص من القوات الكوبية.

في ذلك الوقت كان يقال على نطاق واسع إن التدخل الكوبي قد تفجر بسبب تحركات جنوب أفريقية. ما نعرفه الآن عن مجرى الأحداث يناقض ذلك. فقد بدأ التدخل الكوبي في أيار، وتسارع في تموز عندما كانت المنظمة الشعبية MPLA تكسب أراض، واتسع في أيلول وتشرين الأول. وأول الوافدين الكوبيين - ما يزيد على 200 مستشار وصلوا في ربيع أو بداية الصيف (قبل ظهور الجنوب أفريقيين) وكان هدفهم تدريب قوات المنظمة الماركسية على التكتيكات السوفييتية واستخدام التجهيزات السوفييتية⁽¹⁴⁾. وفي منتصف آب اقترح كاسترو توسيعاً كبيراً للتدخل على بريجنيف، وعندما تردد الزعيم السوفييتي، تابع كاسترو طريقه بمفرده. وبدأت تصل وحدات كوبية متتالية في أواخر أيلول وبداية تشرين الأول ووصلت في النهاية إلى مستوى يزيد بمقدار عشرين مرة عن قمة الانتشار الجنوب أفريقي.

كان التدخل الجنوب أفريقي يمثل بالنسبة لنا حرجاً سياسياً ومغامرة. لم تكن عنصراً مهماً في استراتيجيتنا والذي كما سنرى اعتمد قبل كل شيء على جهودنا في تجنيد بعض القوى الأفريقية التي تشجعها فرنسا. ورغم التحرك الجنوب أفريقي فإن دبلوماسيتنا كانت تسيّر قُدماً في القارة. كنا نخص الدول الأفريقية على عدم الاعتراف «بالمنظمة الشعبية لتحرير أنغولا» - MPLA. وفي 21 تشرين الثاني كتبت إلى الأمين العام «لمنظمة الوحدة الأفريقية» وليام ايتيكي، أؤيد فيها دعوة المنظمة إلى وقف إطلاق النار، والتفاوض بين الأطراف، والامتناع عن الاعتراف المقتصر على جماعة واحدة:

إن الولايات المتحدة من جانبها ليس لديها مصالح فردية في أنغولا. كما أكدت علانية، ليس لدى الولايات المتحدة أية مصلحة هناك عدا وحدة أراضي أنغولا واستقلالها. نحن نعتقد أن شعب أنغولا له الحق في حكومة يختارها بنفسه وأن يعيش في اطمئنان وسلام آمن.

في نهاية شهر تشرين الثاني، لم تعترف إلا إحدى وعشرون حكومة أفريقية بحكم «المنظمة الماركسية» في لواندا، وبعض الدول القليلة من خارج القارة.

إزاء هذه الخلفية قررنا أن الوقت قد حان لإيصال الأمور إلى ذروتها مع السوفييت. وفي 9 كانون الأول، استدعى فورد السفير دوبرينين إلى المكتب البيضاوي. في هذا الاجتماع الذي حضرته تجنّب الرئيس الأحاديث الجانبية ودخل في الموضوع مباشرة: الوضع في أنغولا «ليس صحياً»، ولما كان الرئيس ملتزماً بالانفراج فقد وجد صعوبة في فهم الأفعال السوفييتية من وجهة نظر مصلحة أمنية سوفييتية أو روسية سابقة. لم يسأل دوبرينين المحترف قط ما إذا كنا نعني اقتراحاً محدداً. اقترحت انسحاب جميع القوات ووقف

الاستمرار في الإمداد. أجاب دوبرينين بأن الحل السياسي ربما ينبغي أن يأتي أولاً - الموقف المعتاد لأولئك الذين يريدون استخدام موقفهم العسكري المتفوق لصياغة نتيجة سياسية. أصر فورد على أن وجود القوات الكوبية سيثير حتماً تساؤلات جديدة حول العلاقات الأمريكية - السوفييتية بكاملها. دعا دوبرينين، من جانبه، ثانية إلى حل أمريكي وقال: أنغولا بعيدة جداً. سأنقل هذا إلى حكومتي. إذا كان لديكم اقتراح ما غير القول: «ينبغي ألا تفعلوا هذا»..

في اليوم التالي أوضح دوبرينين أنه لم يتحدث قط بدون تعليمات، لا سيما في اجتماعاته مع الرئيس. وهتف لي لمراجعة «اقتراحاتنا»: الجوهر هو دعوة أمريكية. سوفييتية مشتركة إلى «منظمة الوحدة الأفريقية» لانسحاب جميع القوات الأجنبية، وكيفية فرض حظر على إمدادات الأسلحة وتنفيذه. في 10 كانون الأول توقف الجسر الجوي إلى أنغولا ولم يستأنف إلا بعد أن شرّح الكونغرس قراراً يقضي بإنهاء البرنامج الأمريكي في أنغولا. وفي 16 كانون الأول علق الرئيس السوفييتي نيقولاي بودغورني أمام السفير البريطاني الذي كان يقوم بزيارة وداعية، بأن التحالف الحكومي الذي أسس حول «المنظمة الشعبية» قد يحل الأزمة الأنغولية. لن تقبل بالمنظمة الماركسية على أنها العنصر الرئيس في تحالف، ولكنه فسر تعليق بودغورني خطوة أولية نحو موقفنا.

وفي الوقت الذي كنا نتنظر فيه رداً سوفييتياً رسمياً، كنا نتطلع إلى بعض العناصر الجديدة من أجل إعادة التوازن ضد التدخلات الكوبية. وفي 16 كانون الأول، أثناء مؤتمر المنتج/ المستهلك في باريس (انظر فصل 22)، راجعت الموقف في أنغولا على الغداء مع الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان. إذ كان لفرنسا اهتمام خاص بأفريقيا الناطقة بالفرنسية والتي كانت تربطها بحكوماتها علاقات أوثق والتي حمت أمنها الداخلي بصورة دؤوبة ومتواصلة أكثر من أية سلطة استعمارية أخرى. وكانت لغة زائير، بالرغم من أنها مستعمرة بلجيكية سابقة، هي اللغة الفرنسية.

لم يكن لدى ورثة دولة ريشيليو ثقة بالتصريحات الزائفة عن حسن النية حول «إبقاء أفريقيا خارج نطاق الحرب الباردة». كان جيسكار يشاركنا الرأي بأن اجتماع الإمدادات السوفييتية والقوات الكوبية قد ينسف الاستقرار في جميع المناطق الناطقة بالفرنسية وليس زائير فحسب. وطيلة فترة المغامرة في أنغولا أبدت الحكومة الفرنسية اهتماماً بالغاً، وقدم رئيس مخابراتها الجريء صاحب المخيلة الواسعة، الكونت ألكساندر دي مارنشييه، نصيحة لا تقدر بثمن، كما كان يقدم أحياناً مساعدة فنية. وفي 19 تشرين الثاني كتب جيسكار رسالة عميقة إلى فورد يلفت فيها انتباهه إلى الواقع الجديد وهو أن «الاتحاد السوفييتي حتى الأيام الأخيرة لم يتراجع عن المساعدة المكشوفة والكثيفة للمنظمة الماركسية التي يتزعمها السيد نيتو». وعرض المسائل الاستراتيجية على هذا النحو:

هل يحاول السوفييت أن يقدموا لاتباعهم الوسائل لاستعادة المبادرة وإزالة خصومهم عسكرياً، أم هم يحاولون فقط تجنب إذلال «المنظمة الماركسية» MPLA وجعلها قادرة على التفاوض؟

بقدر ما تهتم الولايات المتحدة؛ هل سيكون للتدخل السوفييتي تأثير في العلاقات الأمريكية مع المنظميتين الأنغوليتين الأخريين نظراً لمستوى المساعدة المقدمة، والطابع العلني لهذه المساعدة؟ هل تعتقد الولايات المتحدة، بالأحرى، أن من الأفضل الوصول إلى وقف إطلاق النار وإقامة حكومة ائتلافية ثلاثية؟

هذه هي الأسئلة التي يهمني أن أعرف رأيكم فيها. إنها أيضاً موضوع الأسئلة التي أتلقاها من بعض الزعماء الأفارقة القلقين، وهذا ما شجعني على أن أبعث إليكم بهذه الرسالة. بلورت مناقشاتنا في واشنطن المسائل بحدّة وإيجاز. وقد لخص فورد سياستنا في جوابه في الخامس والعشرين من تشرين الثاني. قال: إن السوفييت كانوا يناوون لإعطاء «المنظمة الشعبية» موقع السيطرة. وقد اعتبروا حقاً أن هذه «المنظمة» هي الحكومة الشرعية الوحيدة، و «بالتالي سيثبت السوفييت مكانتهم علانية». وأعلن فورد عن وجود عامل أساسي معاد للصين في التحرك السوفييتي. إنهم يأملون أن يبيّنوا لزعماء العالم الثالث المناضلين أنهم لا يستطيعون تحقيق طموحاتهم الثورية إلا عن طريق المساعدة السوفييتية، وأن يبيّنوا للصينيين أن الولايات المتحدة لا تستطيع إيقاف العدوانية السوفييتية حتى في أفريقية البعيدة، فضلاً عن الحدود السيبرية. واستخلص فورد أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تظل غير مهتمة تجاه لعبة القوى السوفييتية بهذا الحجم. ومع هذا فنحن مستعدون أن نقبل بالحل الذي تؤكد عليه «منظمة الوحدة الأفريقية»: انسحاب القوات الأجنبية، ووقف الإمدادات الخارجية، وتشكيل حكومة ائتلافية تحت إشراف المنظمة المذكورة.

على الغداء في باريس تعهد جيسكار بهذا التبادل للرسائل. كان في أفضل الأحوال في هذا المحيط — ساحراً ودافئاً ولامعاً. كان صريحاً بشأن مضامين رسالته. دحر التحركات السوفييتية في أنغولا كان في صالح كل من فرنسا وأصدقائها الأفارقة، ولهذا كان جيسكار مستعداً للعمل وفق هذه القناعة. سوف يساعد على توفير قوات مساعدة (من الأفارقة الفرنسيين والمراكشيين) وعدد من طائرات الهيلوكوبتر من طراز «أليوت» المجهزة بصواريخ س-11 لمجابهة الصواريخ السوفييتية عيار 122 مم، والتي كانت تضعف معنويات قوات روبيرتو وسافيمبي. وسيضع طائرات ميراج المقاتلة

في زائير ويساعدنا على الحصول على الدعم الدبلوماسي من الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية. وسوف يتخذ الكونت دي مارنشييه هذه الإجراءات عن طريق فيرنون ولترز نائب مدير مخابراتنا.

وفي 18 كانون الأول تلقينا جواب السوفييت عن محادثات فورد مع دوبرينين. الذي يعترف بلهجة المصالحة، بأن لدينا مهمة مشتركة لأبعاد أنغولا عن إفساد العلاقات السوفييتية - الأمريكية:

لا يمكن للرئيس بالطبع إلا أن يهتم بمحاولات دوائر معينة داخل وخارج الولايات المتحدة واستغلال الأحداث في هذا البلد الأفريقي لخلق مضاعفات في العلاقات السوفييتية - الأمريكية. وحيث إنه لا يوجد أساس حقيقي، كما نعرف عن قناعة، لهذا الانحراف في الأحداث، فإن المهمة بالتالي ألا نعطي اليد العليا لمثل هذه المحاولات.

فيما يخص اقتراحات الرئيس النوعية نفتت موسكو بشدة أن تكون «بطلاة إطلاق العنان لحرب أهلية في ذلك البلد». وتفاوت اقتراح فورد بدعوة أمريكية - سوفييتية مشتركة لوقف إطلاق النار، ولكنها وافقت على توجيه نداء لإبعاد القوات الأجنبية:

ما ينبغي أن نتابعه الآن باهتمام هو إنهاء التدخل العسكري الأجنبي في تلك البلاد بحيث نضمن فعلاً لشعبها أن يختاروا بأنفسهم القضايا المتعلقة ببناء حياة جديدة في ظروف الاستقلال والحرية بدون أي تدخل من الخارج.

وذهبت المذكرة السوفييتية أبعد من ذلك واقترحت نشر بيان أمريكي - سوفييتي مشترك لهذا الغرض:

سوف نرحب ببيان كهذا من جانب الولايات المتحدة، بالإضافة إلى أفعالها العملية التي تؤدي إلى الهدف المذكور أعلاه.

إذا كان الاتحاد السوفييتي مستعداً لإصدار نداء مشترك لإبعاد جميع القوى الأجنبية، نكون في طريقنا إلى حل دبلوماسي، مفترضين أنه مصحوب بوقف إطلاق النار. وكنا واثقين أننا نستطيع أن نرتب اجتماعاً «لمنظمة الوحدة الأفريقية» لنعلن تأييدنا لوقف إطلاق النار بين المتحاربين الأفارقة. بالطبع كان هناك بعض الثغرات: فقد يدعي الاتحاد السوفييتي أن بعض المقاتلين الكوبيين السود هم من أهل البلاد، أو يعرقل التنفيذ حتى يستكمل بناءه المادي حيث تستطيع القوات الكوبية أن تكتسح الميدان.

من ناحية أخرى فإن الفقرة الأخيرة من المذكرة السوفيتية قد أوضحت أن موسكو توافقة إلى تجنب مواجهة مع الولايات المتحدة بشأن أنغولا:

بالنتيجة نود أن نؤكد ثانية أن الرئيس يستطيع أن يطمئن بأن الجانب السوفيتي ليس معنياً إطلاقاً على أية حال في أن تبدو الأحداث في أنغولا من زاوية «مجابهة ما بين موسكو وواشنطن» أو «اختباراً لسياسة تخفيف حدة التوتر».

كنا نجمع أجزاء استراتيجيتنا. فزيادة متواضعة في تأييدنا العسكري مصحوبة بمساعدة فرنسية من شأنها على الأقل أن تحول دون انتصار سوفيتي - كوبي وتخلق أساساً لدبلوماسية تحقق انسحاب القوات الأجنبية. الدعم الفرنسي من قبل الدول الناطقة بالفرنسية بقيادة ليوبولو سنجور رئيس السنغال، بالإضافة إلى دبلوماسيتنا، من شأنها أن تحقق إصدار قرار عن منظمة الوحدة الأفريقية يؤيد النتيجة السياسية التي نساندها. وتقرر مؤتمر قمة المنظمة المذكورة في منتصف كانون الثاني 1976 في أديس أبابا. وفي أعقاب حل هذا، ستمسك القوى الغربية بجميع الأوراق الحاسمة للخبرة واللوجيستيات الأفريقية.

عند هذه النقطة اكتشف الكونغرس خطتنا.

تعديلات تويني وكلاارك

كان جيسكار قد طلب طائرتي نقل من طراز سي-130 لنقل الحوامات الفرنسية مع أطقمها لمجابهة صواريخ 122 مم الكوبية في أنغولا. ورغم أن التجهيزات السوفيتية والقوات الكوبية لم تكن بعد حاسمة إلا حول لواندا، كان إدخال معدات جديدة ضروري جداً لإبعاد الطرف الشيوعي عن النصر الحاسم. وهذا لا يتحقق بالاعتمادات التي تم رصدها من قبل «لجنة الأربعين».

تخصصت لهذا «مجموعة العمل» ثلاثة مستويات من المساعدة: 28 مليون دولار، أو 60 مليوناً، أو مئة مليون دولار. واختارت وكالة المخابرات المركزية، خشية تعرضها للنقد، الحد الأدنى، وكان رئيس الوكالة كولبي قد أقبل من عمله ولكنه بقي فيه حتى يصادق مجلس الشيوخ على تعيين خلفه جورج بوش. ومن المعروف أن كولبي لم يكن يرغب كثيراً في توسيع البرنامج. أوصيت بمبلغ 60 مليون دولار؛ إذ ما كانت الوكالة لتوصي بالرقم الأعلى.

وافق فوردي، بتحريض من مستشاريه في الكونغرس على الخيار الأدنى، وهو 28 مليون دولار. وهذا المبلغ يمكن أن يخصص لبرنامج أنغولا «بعد إعادة برمجته». وهذا إجراء معقد في الميزانية لا يتحقق بالنسبة للمبالغ التي تقل عن 50 مليون دولار، ويقتضي مناقلة من فقرة إلى أخرى في الميزانية لوزارة ما

مع موافقة رئيسي لجنتي المخصصات في مجلسي النواب والشيوخ (والخيارات الأخرى لا بد أن تجري من خلال إجراءات المخصصات الكاملة). ولما كان النائب جورج موهان من ولاية تكساس والسيناتور جون ماكليان من أركنساس من الجناح المحافظ في الحزب الديمقراطي، صديقين لفورد فقد شعر الرئيس بأن المصادقة على الطلب المتواضع لإعادة البرمجة ما هي إلا مجرد روتين.

ولكن الكونغرس كان قد اختلف كثيراً منذ غادره فورد قبل سنتين. فالكونغرس تحت هيمنة ماكغفرن كان يمثل ذروة الاعتراض المتطرف. وكان يعارض بشدة التدخل في الخارج، ولا سيما في العالم النامي، ويشك في وكالة المخابرات المركزية، ويعادي بشدة العمليات السرية ولا يثق في صدق السلطة التنفيذية. وعند أول بارقة للانتصار أبطل الكونغرس الجديد تقليد مخاطبة رؤساء اللجان لكبار أعضاء حزب الأغلبية، وهذا ما جعل رؤساء اللجان يتورعون عن ممارسة السلطة المتميزة التي كانوا يتمتعون بها سابقاً.

وهذا ما انطبق بشكل خاص على أنغولا لأن البرنامج السري قد أصبح فجأة موضع اختلاف وانتقاد. المعارضة لم تغل شيئاً حيال الطابع السري للبرنامج لأن الكونغرس بمجمعه كان على اطلاع جيد عليه. وخلال الفترة ما بين شهري تموز وكانون الأول أدلى موظفون في الخارجية والمخابرات المركزية بشهادات أمام لجان الكونغرس واللجان الفرعية على نحو متواصل. فقد قدم 40 شهادة استغرقت ستة أشهر. بعض اللجان كانت تتألف من عضوين (واحد من كل حزب) لتلقي الشهادات، وبعضها كان يتألف من 13 عضواً. كان الخيار لهم. وكان عددهم بالمجموع 12 من أعضاء مجلس الشيوخ و150 نائباً من الكونغرس ومئة موظف من كلا المجلسين (عرض للأحداث ملحق في فقرة الملاحظات في آخر الكتاب)⁽¹⁵⁾. وكان كل تصعيد يُبلغ عنه بالتفصيل.

يعتبر الكونغرس مسؤولاً وحريصاً على سرية المعلومات. قليل جداً من تسريب المعلومات يمكن أن يُعزى إلى مصادر في الكونغرس. وفي سنة سقوط الهند الصينية لم يكن الكونغرس حريصاً على تحمل مسؤولية إيداع المعلومات عن سقوط بلد آخر في أحضان الشيوعية - مع وجود دليل واضح على المشاركة السوفيتية - الكوبية.

توقعت أن تحدث تسريبات في وقت أبكر ولكن، من أجل تغطية تسمية ديفيز سفيراً إلى سويسرة، والخلافات بين وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية حافظت على الانضباط. وخلال فترة تثبيت ديفيز من قبل «لجنة العلاقات الخارجية» في مجلس الشيوخ في 19 تشرين الثاني، انفتحت أبواب الفيضان. في ذلك الحين كان يدير «المكتب الأفريقي» إيد مولكاهي بطريقة مهنية وانضباطية. لذا فإن التسريب ربما جاء إما من الكونغرس وإما من أحد مؤيدي وجهة نظر ديفيز في وكالة المخابرات المركزية. ومهما كان الأمر فإن معارضة ديفيز وشكوك أصدقائه تلقفها الأعلام وحظيت بتأييد صحفي واسع⁽¹⁶⁾.

الاحتجاج العلني وضع حداً لقبول الكونغرس بالبرنامج السري لأن قلة ممن جرى الاستماع إلى شهادتهم كانوا مستعدين لمواجهة الهجوم إذا أقرّوا علناً بما فعلوه سراً. وقد قام السيناتور ديك كلارك من ولاية أيوا، بوصفه رئيساً «للجنة الفرعية للشؤون الأفريقية» التابعة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، والذي استمع إلى شهادات أكثر من أي سيناتور آخر، بالتحدث بحرية عن أنغولا في 5 كانون الأول كما لو أنه يعلم عن الحرب الأهلية في أنغولا من مصادر الأخبار:

وصفت التقارير الصحفية في الأسابيع القليلة الأخيرة اندفاعاً ظاهراً لنشاط سوفيتي تأييداً للجبهة الشعبية في أنغولا MPLA. وكشفت تقارير أخرى وجود وحدات من الجيش الزائيري والجنوب أفريقي، والمرتزة البيض يقاتلون مع المجموعتين الأنغوليتين اللتين كانتا تعارضان «الجبهة الماركسية». وقبل يومين ذكرت صحيفة «نيوزداي» عن شحنات أسلحة أمريكية كبيرة إلى أنغولا. من الواضح أن هذه التقارير لم تؤكد⁽¹⁷⁾.

لما كان هذا الموقف غير خافٍ خرج علينا السيناتور كلارك بعد بضعة أسابيع، في 29 كانون الثاني، 1976، بنظرية غير عادية تفيد بأن الشهادات أمام الكونغرس لا تتضمن بالضرورة المشاورة:

سؤالي ما إذا كان الأفراد الذين جرى الاستماع إلى شهادتهم، أكانت استشارتهم مطلوبة. يبدو لي أنها تضع الناس الذين جرى الاستماع إلى شهادتهم في موقف صعب إذ يتوقع منهم إعطاء جواب بنعم أو لا أو بعض الإشارة حول كل نشاط سري عرض عليهم، أو إذا قيل إنهم لم يعترضوا عليه. هذا يضعهم في موقف صعب إذا لم يُنصحوا مسبقاً بأن معارضتهم ستجعل الأمر مختلفاً⁽¹⁸⁾.

ما ظن السيناتور أن الفرض من هذه الشهادات هو خلاف أن يحظى بالموافقة قد أخفق في تبيانه.

الهروب من المسؤولية أصبح يتعلق بالحزبين. فالسيناتور الجمهوري كليفورد كيس أصر على أن تكتّم الكونغرس لا يمكن أن يفسر على أنه قبول، وإذا كان الأمر كذلك، فينبغي ألا نتوقع استمراره:

الإخفاق في التعبير عن اعتراض واضح، ولا سيما عندما نكون تحت ضغط السرية لما جرى اقتراحه في شهر تموز، لم أشعر ولا أزال لا أشعر أنه متعنا عن الاعتراض في شهر كانون الأول⁽¹⁹⁾.

وأضاف بأن أية معارضة لبلد أجنبي «تتضمن أموراً مالية أعتقد أنها يجب أن تكون علنية» - إنه مبدأ يجعل الولايات المتحدة تبتعد عن عمل المخابرات.

أما السيناتور جوزيف بيدين، وهو ديموقراطي من ولاية ديلاور فقد أتى بتفسير - بصراحة ملطفة - حول سبب اعتراض الشيوخ في شهر كانون الأول على ما كانوا وافقوا عليه في شهر تموز:

من وجهة نظر عضو واحد، حول كيف بدا .. لا يمكن الوصول إلى ذلك. لذا لا يوجد حرج داخلي، أو أنهم لم يروا إمكانية له بسبب الطريقة التي نقل بها⁽²⁰⁾.

بمعنى آخر، إن الشيوخ يقبلون بالبرنامج طالما أن الجمهور لا يعلم عنه شيئاً. وسيلجأون إلى التغطية عندما يشاع وسيضطرون إلى الدفاع عن مواقفهم السابقة. ماذا كان الغرض عندئذ من التدقيق الجديد للكونغرس في النشاطات السرية الذي تلا ذلك؟ في هذا الجو كانت نتيجة الجدل مقدره. وكما يفعل الممثلون في الأدوار الكلاسيكية المكررة، فإن النواب والشيوخ كانوا يكررون الحديث باسم التنازل عن الجدل حول فيتنام الذي أثير قبل تسعة شهور. وقال السيناتور كلارك في 29 كانون الثاني: إن الولايات المتحدة ليس لها مصلحة استراتيجية مهمة عسكرية أو اقتصادية في أنغولا - طارحاً السؤال ما إذا كان لنا نحن (وكل أفريقية) مصلحة من منع القوة العسكرية السوفيتية من الظهور كوسيط في صراعات أفريقية.

أجاب السيناتور تشارلز بيرسي عن هذا السؤال في الشهادات حول أنغولا بعد بضعة أيام مستشهداً بفيتنام:

هل لأن السوفيت موجودون هناك، علينا أن نذهب نحن أيضاً؟ تلك كانت مشكلتنا في فيتنام. لم تكن مصالحنا الحيوية في خطر، حقاً. إنها مسافة بعيدة لوجيستيكيًا، ويصعب كثيراً مساندها، ونحن كنا نساند الجانب الذي ليس لديه قوة معنوية، وليس لديه العزيمة الضرورية أو الإحساس بالوحدة⁽²¹⁾.

لم يبين بيرسي كيف يمكن أن تتغلب العزيمة على المساعدة السوفيتية الضخمة والمشاركة العسكرية الكوبية بدون مساعدة أمريكية.

ارتأى السيناتور جاكوب جافيتس أن على الولايات المتحدة أن تتنكر لدور الشرطي العالمي - وهذه مقولة كان يرددتها السيناتور بيدين. وكان هذا جزءاً من الحجة أن القومية الأفريقية، وليس غطاء الدعم الأمريكي، كان الثقل المعاكس الأكثر فعالية لموسى قدم سوفييتي في جنوب أفريقية. ولكن كيف تستطيع القومية الأفريقية أن تسود في الوقت الذي تتألف فيه معظم القوات المقاتلة في «الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا» وأسلحتها من الكوبيين؛ بفضل الجسر الجوي السوفييتي الهائل، ذلك الجسر الذي أمد أنغولا بالأسلحة مما كان موجوداً في كل أفريقية السوداء المجاورة للصحراء؟!

وفي الوقت الذي كان فيه الحوار مهذباً بدت الهوة بين الرئيس والكونغرس غير قابلة للجسر. وكان المعارضون يسعون إلى إثبات نظرية في السياسة الدولية تتجنب الجغرافيا السياسية والتوازن، وهي نسخة مصغرة عن الويلسونية التي تقول: إن قوى الخير سوف تنتصر بقوة فضيلتها الجوهرية الكامنة فيها، وليس بالاستراتيجية، لاسيما ليس استخدام القوة. ولهذا كان الهجوم في العمليات السرية بديلاً عن المبادرة الهجومية الجوهرية بالطريقة التي عملت بها السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب لمدة جيل.

جميع المشاحنات المعتادة حول فيتنام قد تكررت. ولكن في حين كان الجدل حول فيتنام قبل تسعة شهور يدور حول مضامين الكرامة الوطنية في مواجهة هزيمة أولية، كان التراجع الاستراتيجي غير الضروري مطلقاً في أنغولا يفرض على قواتنا في الوقت الذي كان فيه النصر يمكن تحقيقه تماماً.

في 18 كانون الأول، في ليلة ما قبل التصويت الحاسم، التقيت مع قيادة مجلس الشيوخ في مكتب زعيم الأغلبية مايك مانسفيلد وشرحت استراتيجيتنا لهم، وضمنت ذلك بالجواب السوفيتي الواعد في ذلك اليوم والخيار الفرنسي (بعبارة متحفظة). ولما كان عليّ أن أشهد أمام «لجنة العلاقات الخارجية» التابعة لمجلس الشيوخ بعد شهر، شرحت لماذا كان برنامجنا سرياً:

اخترنا الأسلوب السري لأننا أردنا أن نقلص حضورنا إلى الحد الأدنى. أردنا الحصول على أكبر فرصة ممكنة لحل أفريقي. شعرنا أن المساعدة العلنية سوف تطور عقيدة رسمية تبرر تدخل قوة كبرى⁽²²⁾.

وكررت حافزنا لمقاومة تدخلات سوفيتية:

هل نريد حقاً أن يستتج العالم أنه إذا اختار الاتحاد السوفيتي التدخل الكثيف، وكانت القوات الكوبية وغيرها تُستخدم قوةً استطلاعية مهاجمة، فلن تكون الولايات المتحدة قادرة على حشد الوحدة أو اتخاذ القرار لتقديم حتى مساعدة مالية؟ هل نتوقع من أولئك الذين يواجهون تهديداً بدون مساعدة من جانبنا أن يقاوموا؟ هل نريد من خصومنا أن يستخلصوا أنه عند قيام تحديات في المستقبل فإن انقسامات أمريكا الداخلية من المحتمل أن تحرمنا حتى من الحد الأدنى من القوة والسيطرة على تطورات ذات أهمية دولية؟.. وما هو الاستنتاج الذي ستستخلصه قوة عظمى لا تُواجه بالمعارضة عندما تلوح فرصة تدخل أخرى؟⁽²³⁾

أوضحت أهدافنا: وقف إطلاق النار، وإنهاء المجزرة المأساوية، وانسحاب القوات الخارجية: السوفيتية والكوبية والجنوب أفريقية، ووقف التدخل العسكري الأجنبي، والمفاوضات بين الفصائل الأنغولية⁽²⁴⁾.

بدا الشيوخ متجاوبين. قال صديقي السيناتور هيوبرت همفري الذي أحترمه كثيراً:
«أعتقد أنه ينبغي أن نعطي الوزير فرصة».

ولكن في صباح اليوم التالي، كان مزاج مجلس الشيوخ صارماً. وقال همفري: إن المشاعر كانت قوية جداً بحيث لم يستطع أن ينفصل عن أصدقائه الليبراليين والناخبين مرة أخرى قائلاً: «لا أريد أن يجرحوا قلبي ثانية».

بهذه الطريقة لم تكن المجادلات حول النزاع في الهند الصينية منذ تسعة أشهر تتكرر فحسب، بل كذلك كان الكرب. والسبب كان مشابهاً جداً. المعارضة الليبرالية التقليدية لم تكن غير متوقعة، ما كان مفقوداً هو التوازن المحافظ. قلة من أبطال المشاحنات حول سولجينستين، وهيلينسكي و«تافقية» «سالت» انضموا إلينا عند المتاريس عندما ظهر تحد جيوبوليتيكي سوفيتي حقيقي، وأولئك الذين فعلوا تعرضوا للكبح الشديد.

وفيما كان المحافظون ولا سيما المحافظون الجدد يساندوننا في المسائل المقتصرة على موضوعات مثل المدى الدقيق للقاذفة السوفييتية المتوسطة وأنواع مختلفة من الصواريخ، كنا نكافح من أجل تجنب الجدل الذي ستدعن فيه الولايات المتحدة الأولى مرة في الحرب الباردة، لمغامرة عسكرية يراها السوفييت، كان موقفهم أكثر إبلاماً وإزعاجاً. لم يكن التحدي السوفييتي الجيوسياسي يمكن أن يجلب انتقادات المنتقدين المحافظين للانضمام إلى قوى الإدارة. لما كانوا قد حددوا النزاع الإيديولوجي مع الشيوعية والمعارضة العنيدة للصيغة القائمة لمراقبة التسليح بوصفها جدول الأعمال الوحيد الذي له مغزى، فقد كان عليهم ألا يضيعوا الفرصة إذا كان الموضوع إسقاط السلطة السوفييتية والكوبية في أفريقيا.

كان هناك سبب فلسفي آخر، بدرجة أقل، لصمت المحافظين الجدد. ففي الحملة الأولية فسروا موقفهم ضد إدارة فورد بتساهلها المزعوم في مواجهة التحدي الشيوعي. ولو أنهم أيدوا الإدارة فسيضطرون إلى أن يسلموا بحقيقة أن الخلاف بين موقفهم وموقفنا كان مسألة تكتيكات وليس حول المبدأ. إنهم لا يستطيعون الانضمام إلى معركة يفترض أن تكون معركتهم لأنهم لا يستطيعون أن يتحالفوا مع أولئك الذين كانوا في الخطوط الأمامية لجهة نضال كانوا يحددونها بوضوح. الحرب الأهلية داخل العسكر المحافظ أخلت الجول للمعارضة الليبرالية ضدهم.

هذا الحشد للقوى هو ما أوجد تنازل أمريكا في أنغولا. ففي 19 كانون الأول، 1975، أقر مجلس الشيوخ تعديل تيوني لمشروع قانون «مخصصات الدفاع» الذي حظر أي استخدام لاعتمادات مالية من أجل أنغولا إلا إذا كانت مخصصة في الميزانية. وهذا كان يعني نهاية برنامجنا السري، لأن أية مساعدة علنية ينبغي أن تنتظر العملية التشريعية في الدورة القادمة للكونغرس التي ستمتد شهوراً. أي بعد فترة طويلة من

تقرير مصير القضية. ولم يكن لدينا أية أوهام كذلك حول نتيجة المداولات التشريعية المفتوحة. ومؤيدو تعديل تيوني سوف يصوتون بالتأكيد للمساعدة العلنية من أجل القتال في أنغولا. وفي حزيران، 1976 جاء تعديل كلارك ليجعل تعديل، تيوني دائماً.

هؤلاء المحافظون الأشداء من أمثال بول لأكسالت، وباري غولدووتر، وجيمس إيستلاند وهيرمان تالميدج لم يصوتوا، جيسي هيلمز صوت لصالح التعديلات، أما هنري جاكسون فقد صوت ضد الرئيس من جهة، وصوت ضد تيوني من جهة أخرى. وفي 19 كانون الأول بعد انتهاء التصويت في مجلس الشيوخ اندفع الرئيس منتقداً يقول:

هذا التراخي في تحمل المسؤولية من قبل غالبية أعضاء مجلس الشيوخ سيكون له نتائج وخيمة جداً بالنسبة لموقف الولايات المتحدة على المدى البعيد، وبالنسبة للنظام الدولي بصورة عامة. إن دولة عظمى لا تستطيع التهرب من مسؤولياتها. المسؤوليات التي يتم التخلي عنها اليوم ستعود في صورة أزمات أكثر حدة غداً.

لهذا أدعو مجلس الشيوخ أن يعكس موقفه قبل أن ينفذ اجتماعه. الإخفاق في ذلك من شأنه، في رأبي أن يضر كثيراً بمصالح الولايات المتحدة القومية⁽²⁵⁾.

حقاً كان كل شيء قد انتهى. ففي 24 كانون أول استؤنف الجسر الجوي السوفييتي بخطا متسارعة. وفي الشهر التالي تضاعف حجم القوات الكوبية في أنغولا. حتى في ذلك الحين رفضت 22 دولة أفريقية الاعتراف بحكومة «المنظمة الشعبية لتحرير أنغولا» في قمة منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) في أديس أبابا في كانون الثاني؛ فتخيل أي تأييد دبلوماسي كنا سنحققه لو أننا حافظنا على توازن عسكري. لقد رفض الاتحاد السوفييتي أية مناقشة إضافية حول أنغولا. وبقيت القوات الكوبية هناك لمدة 15 سنة وانتشرت في إثيوبيا والصومال واليمن الجنوبي في عهد إدارة كارتر. ولم تخرج حتى ألغت إدارة ريفان تعديل كلارك ونشرت البرنامج السري الذي كان جيرالد فورد ملتزماً بالتخلي عنه عند حافة النجاح⁽²⁶⁾.

